العدد الثامن والخمسون- تشرين الثاني 2011م - ذو الحجة 1432هـ

صدى النقابات

www.syndi-alwafaa.org

نشرة داخلية شهرية نقابية تعنى بشؤون العمل والعمال

تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

عسى مشاريع مراسيم تصحيح الأجور تطعم العمال خبزا (٤)

غصن: تصحيح الأجور يعزز القدرة الشرائية (7)

الاستعلاء «الحوتي» يضرب الميدل ايست مجددا (٩)

بياني وحدة النقابات و العمال في حزب الله و المكتب العمالي للتيار الوطني الحر (١٨)

العمال العرب في معلم مليتا السياحي

الافتتاحية

إلى متى.. الاستغلال والاستهتار سمتا الحكم والحكومة

عاش اللبنانيون واللبنانيات، بغير إرادتهم ومشورتهم، وهم تمويل المحكمة (الكذبة) على وقع طبول التهويل بالحصار والعقوبات الاقتصادية والمصرفية والانقطاع عن العالم، حتى وكأنها لامست حدود حرمانهم من الهواء والماء، وكل ذلك من صنع مخيلة رئيس الحكومة، والتي لا يضاهيه فيها أحد.

ومارس (رئيس الحكومة) بهدف حفظ وتعزيز المصالح الذاتية(مالياً وسياسياً)، وإرضاءً للنوايا الخبيثة للمجتمع الدولي الأصيلة فيه، وعلى رأسه أمريكا وأعوانها، كل فنون السياسة الماكيافيلية والذرائعية، مغلفة "بميقاتيه" مجربة وأعيد تجريبها !؟

ووجد (رئيس الحكومة)، مدعوماً بصمت مهول، وموافقة ضمنية فاقعة، من (رئيس الجمهورية)، أن الفرصة مؤاتية لتحقيق المأرب، مستغلاً قضايا الناس الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية، في لقمة عيشهم، وضروريات حياتهم، في الكهرباء مارس التسويف والمماطلة والإذلال، وفي النهاية وقّع على اللاتنفيذ. وفي التعيينات ماطل وأخّر وما زال يماطل ويؤخر، ويلعب على التناقضات، وأدخل هذا الملف الأساسي في لعبة التمويل كسابقه. وفي مطالب العمال والأساتذة والموظفين على اختلافهم، مارس الابتزاز والاستهتار، وتركهم يصارعون طواحين وعوده المشهود لها بعدم التحقق، لأن كرامة هؤلاء الناس الكادحين، هي نقطة الضعف الشعبي والسياسي معاً، التي تحقّق المأرب الشخصي والدولي.

والمضحك المبكي في آن، ضرب رئيس الحكومة(رجل المال والأعمال)، مطالب الاتحاد العمالي العام وهيئة التنسيق النقابية ومشروع شربل نحاس، في رفع الحد الأدنى للأجور عرض الحائط، مستغلاً التناقضات التي ولّدتها الصراعات الجانبية الصبيانية لبعض النقابيين، مقراً زيادة لا تأخذ بالاعتبار صرخات الناس وأوجاعهم، وتقفز فوق الحق والإنصاف والعدالة، التزاما بالمصالح الضيقة لبعض المتمولين الصناعيين الجشعين، ولا نعرف ما الذي تغّير بين الأمس واليوم، والحق يُقال أن من يجب أن يُحال إلى مجلس شورى الدولة هو المقترح(بالكسر) وليس المقترح(بالفتح).

أما في الملف الصحي والاجتماعي، فلا تعرف موقعه، ولا أهدافه، فهو في الوقت الذي يتبنى شعار العزم والسعادة، يمدّد أحزمة البؤس والشقاء في المناطق، ويتركها معلّقة في الهواء، دون أن تعلم أنه معها أم عليها، ولا تعرف هو تلقّف مشروع شربل نحاس وطرحه على مجلس الوزراء للنقاش الجدي، أم قذفه، هو مع تفعيل الضمان الاجتماعي وتعزيزه وظيفياً وإداريا وماليا،أم لا، ويستفيد من هذا التناقض ليجعل من هذا الملف نقطة ضعف يجب استغلالها على أكمل وجه، في سبيل الهدف الأسمى، الذي اصطنعه بنفسه، التمويل ولا شيء غير التمويل.

في التعليم الرسمي، وتعزيز مقوّماته، هل يؤيد تطوير المدرسة الرسمية والجامعة اللبنانية؟ هل لديه مشروع أو يشجّع أي مشروع تطويري لمفاصل التعليم الرسمي؟ هل بادر إلى إشعار اللبنانيين بأن من أولوياته الشخصية والحكومية دعم التعليم وتطويره؟ لا تعرف ولن تعرف، ما دامت أولوياته هي التمويل باعتبارها حاجة خارجية وشخصية انتخابية ومالية.

أما موضوع النفط، فيحيّرك أمره، هل يريد تأكيد الحق بالتنقيب والبحث، أم لا يريد؟ وفود تذهب ولجان تشكّل، وحوارات مع الخارج، وخرائط تثبّت ومن ثم تعدّل، وزيارات لقبرص وغيرها، والناس في حيرة، فلا مواقف ولا قرارات تبعث على الاطمئنان، فالتمويل شغله الشاغل، فلا وطن ولا حكومة ولا استقرار اجتماعي واقتصادي، قبل التمويل (الكذبة).فكل شيء عُلّق، خلال المائة وعشرين يوماً من عمر الحكومة ورئيسها، كرمى للمحكمة وتمويلها، وآخر ما تفتّقت به عقلية الحكم، هي الاستقالة، مع ما رافق ذلك، من ضخ مذهبي وسياسي، وتعطيل للمرافق والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية..، وما تؤدي إليه الاستقالة من خراب وتفتيت.

تتمة الافتتاحية صفحة ٢٤

سامعك .....وشايفك ..... ومعك على الخط

الاثنين ٣١-١٠-٢٠١١ الجهود التي بذلتها وزارة الزراعة لحلّ موضوع المعوقات التي تواجه بعض الصادرات الزراعية إلى السعودية، أثمرت عن تشكيل «حلقة اتصال» مكونة من الوزارة والسفارة السعودية في لبنان ونقابة مصدري ومستوردي الخضار والفاكهة في لبنان، لحل أية مشكلة تعترض الصادرات الزراعية مستقبلا.

الثلاثاء ١-١١-٢٠١١ قال وزير الزراعة حسين الحاج حسن إن لبنان «على المدى البعيد سيصبح مركزا لتصدير البذور والشتول، فلدينا المناخ والماء والتربة والامكانيات للإنتاج .

الثلاثاء ٨-١١-٢٠١١ أطلق وزير الزراعة حسين الحاج حسن، خلال لقاء في صور، إعادة العمل في مشروع «إيدال» لدعم الصادرات الزراعية الذي يشمل كل الخضار والفاكهة إضافة إلى البيض والزهور والعسل والزيت، معتبراً أن "هذا المشروع هو الحل الوحيد أمام الدولة اللبنانية لدعم صادراتها بدلا من اللجوء إلى إقفال الحدود ورفع التعريفات الجمركية أمام الواردات، لأنه بإمكان الدول الأخرى أن تعمد إلى إقفال حدودها فيتوقف التصدير من جهتنا"

بتاريخ ١٥-١١-٢٠١١ ، قال وزير الزراعة د. حسين الحاج حسن : " لست ضد القطاع الحرفي ولا القطاع العقاري في لبنان، ولكن ليس على حساب الزراعة والقطاع الزراعي والصناعات الغذائية، حيث نستورد اليوم ٨٥ في المئة من حاجاتنا الغذائية، اي ما يبقينا مصدرين للخارج». تابع «انني مع الانفتاح التجاري ولكن ليس على حساب الانتاج الوطني، بل مع هذه الاتفاقات التي تعزز الانتاج الوطني".

بتاريخ ١٥-١١-٢٠١١ رأى رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار أن " الطرح الذي اقترحه الوزير شربل نحاس، والرامي إلى تحديد زيادة وبدلات الأجور بنسبة ١٦٪، يتوافق مع الرؤية التي قدمتها الهيئات الاقتصادية منذ بدء المفاوضات الفعلية مع الاتحاد العمالي العام داخل لجنة المؤشر في المرحلة الماضية، لكون النسبة المذكورة تعكس حجم التضخم منذ عام ٢٠٠٨، وفق ما حددته ادارة الإحصاء المركزي". وشدّد على أن الهيئات " ستتعامل بإيجابية مع الطرح الذي قدّمه وزير العمل، والذي أدخل فيه للمرة الأولى، الانعكاسات الاقتصادية للزيادة على المؤسسات".

بتاريخ ١٥-١١-٢٠١١ اتهم المجلس التنفيذي للاتحاد العمّالي وزير العمل بالتدخّل في شؤونه الداخلية عبر «تسمية ممثّلي العمال إلى مجالس العمل التحكيمية، في محاولة لوضع اليد والوصاية على قرارات الاتحاد والسعي إلى تشتيت الحركة النقابية العمالية.

بتاريخ ١٨-١١-٢٠١١أعلن وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن «أن لبنان خسر عشرين في المئة من غاباته خلال السنوات الثلاثين الماضية»، مشيرا إلى أننا «نحتاج إلى برنامج وطني، فليس لدينا مشكلة أرض لتحريجها بل بالعكس لدينا فضيحة بمساحة الأراضي الجرداء التي هي ملك الدولة أو ملك البلديات.

بتاريخ ٢٠-١١-٢٠١١ أكد وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن «متابعة تنفيذ مشاريع الوزارة بما يخص دعم الزراعات بما فيها الحليب والبيض والبندورة والقمح والشعير»، ودعا المزارعين الى «التعاون من أجل التسويق للانتاج الزراعي من خلال التعاونيات لما فيها مصلحة المزارع وليس كبار المافيات»، وأشار الى ان «موازنة الوزارة اصبحت مئة مليار ليرة يستفيد منها المزارعون بما هو بقيمة ٦٠ مليار ليرة».

بتاريخ ٢٤-١١-٢٠١١ اعلن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي امام امؤتمر المصرفي العربي السنوي عن " انجاز عدد كبير من المراسيم التنظيمية تمهيدا لطرح بداية التنقيب عن النفط في المياه اللبنانية، وقبل نهاية هذا العام ستنشأ هيئة إدارة البترول وكل المراسيم التنظيمية لادارة هذا القطاع. وأدعو الاخوة العرب الى المشاركة في هذه الورشة الاساسية للبنان واقتصاده.

عسى مشاريع مراسيم تصحيح الأجور تطعم العمال خبزا
الاتحاد العمالي العام يشكك بالمقاربة "الثورية" لوزير العمل : تضر بحقوق العمال وأجورهم
وزير العمل يوضح مقاربته الاصلاحية لتصحيح الأجور

فيما المواطن اللبناني يستهلك باسعار مرتفعة وأجور منخفضة ، وتتراكم عليه الديون والهموم ، استهلكت لجنة المؤشر الاسابيع الاربعة لشهر تشرين الثاني ٢٠١١ ، باللف والدوران حول العقيم من النقاشات وتبادل الكتب والرسائل ، وكأن العقول المحاورة بالمشافهة استقالت، لتغدو الرسائل عن بُعد هي الوسيلة المستقرئة لنسب الغلاء، لتحديد الواجب فعله ، وتصحيح مرسوم أبطله مجلس شورى الدولة ! شهر آخر، استهلكه مديرو الابداعات في الدفاع عن وجهات النظر والتتمسك بها ، وما كانت المسألة تحتاج لغير تصحيح مرسوم بقواعد أوضحها مجلس شورى الدولة بناء على قوانين نافذة ، .. شهر باجتماعات للجنة المؤشر ، ورسائل وردود خطية ، وما حصلنا منها على شيء ، فانتزع وزير العمل المبادرة ورفع لمقام مجلس الوزراء مجموعة من مشاريع المراسيم والقوانين لتصحيح الأجور ، جرت بها فيما يبدو سفينة تصحيح الأجور ، وعسى أن تأخذ حقها الأوفى بالنقاش ، وبالتالي يتوصل مجلس الوزراء الى ما يطعم العمال خبزا ، فيستردوا به حقا ، اغتصب منهم زمنا .

فكيف جرت أعمال لجنة المؤشر عقب ابطال مجلس شورى الدولة في ٢٧ -١١ -٢٠١١ مشروع مرسوم تصحيح الأجور .

بتاريخ ٣-١١-٢٠١١ واثر صدور قرار مجلس شورى الدولة القاضي بابطال مشروع المرسوم المرفوع من وزير العمل لتحيح الأجور ، اعلن وزير العمل شربل نحاس انه سيدعو لجنة مؤشرغلاء المعيشة الى الانعقاد قريبا، وأكد رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن على ضرورة تصحيح مضمون المرسوم المتعلق بالاجور وفق ملاحظات مجلس شورى الدولة .

بتاريخ ٤-١١-٢٠١١ في اشارة الى مفهوم الأجر الاجتماعي الذي أطلقه وزير العمل شربل نحاس ، اعتبر ردّ الاتحاد العمالي على المذكرة التي أرسلها إليه وزير العمل بتاريخ١-١١-٢٠١١ أن " الخدمات التي تقدمها الدولة لتغطية حاجات المواطنين في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والسكن والنقل، حقوقاً اجتماعية للمواطنين ،" مضيفاً أن "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إنجاز تاريخي حققته الحركة النقابية اللبنانية ولن نتنازل عنه". وشدّد على أنه يرى " تصحيح الأجور انطلاقاً من رأي مجلس شورى الدولة بمشروع مرسوم رفع الحد الأدنى للأجور وزيادة غلاء المعيشة، وذلك عبر قرار حكومي تصحيحي وليس عبر العودة الى البحث النظري في لجنة المؤشر".

بتاريخ ٤-١١-٢٠١١ وفي ردّها على مذكرة الوزير ، رفضت الهيئات الاقتصادية، النقاط كافة المتعلقة بالزيادة وكيفية تطبيقها، وتمسكت بـ«زيادة الحد الأدنى للأجور بالنسبة المئوية التي يحدّدها الإحصاء المركزي لزيادة كلفة المعيشة من العام ٢٠٠٨ وحتى تاريخ اليوم ، باعتبار أن سنة ٢٠٠٨ هي سنة الأساس التي حصل فيها آخر رفع للحد الأدنى للأجور».

بتاريخ ٩-١١-٢٠١١ أكد وزير العمل شربل نحاس في مقابلة اذاعية أن التغطية الصحية الشاملة ليست بديلا لتصحيح الأجور، موضحاً أنّ الأوّل مكمّل للثاني. وقال نحّاس: «لسنا اليوم في معرض تلبية مطلب نقابي بزيادة الأجور، بل نحن أمام فرصة لإحداث تغيير في النمط الاقتصادي القائم في البلد، الذي يسبّب هجرة الشباب.

بتاريخ ١١-١١-٢٠١١ عقدت لجنة المؤشر اجتماعا برئاسة وزير العمل شربل نحاس الذي أعلن أن وزارة العمل طرحت صيغة للتصحيح وطلبنا من كل الاطراف خلال ثلاثة ايام لتقديم مقترحاتهم ومواقفهم من الصيغة أو بدائل منها، أما رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن فقال: لقد انطلقنا في النقاش من احترامنا لرأي مجلس شورى الدولة بحيث يصدر مرسوم يتفق مع الرأي القانوني ويؤمن الاجر اللائق وكل المكاسب وبدل النقل والمنح المدرسية، وسنتابع البحث قريبا. وقال شماس مرحبا بالحوار الاجتماعي: أخذنا علما بمطلب الوزير وسنقدم ورقة ردا عليها بالمهل المحددة.

بتاريخ ٢٤-١١-٢٠١١ عقدت لجنة المؤشر اجتماعا آخر لها ، عرض فيه وزير العمل شربل نحاس ردود مختلف الأطراف على الاقتراح الذي تقدم به إلى لجنة المؤشر بتاريخ ٢٠١١/١١/١١، ممثلو العمال وأصحاب العمل دافعوا عن ردودهم وتصوراتهم المخالفة جوهرياً لتصوّر نحاس، رافضين تغيير أي حرف فيها أو نقطة. كذلك فعل نحاس، الذي دافع عن تصوره مصراً على وجهة نظره ، والقاضية بربط تصحيح الأجور بإقرار التغطية الصحية الشاملة لجميع اللبنانيين وفي المحصلة: لا اتفاق على شيء. فأعلن وزير العمل انه «سينتزع، بصفته المعني

الأول بموضوع تصحيح الأجور، زمام المبادرة، وسيرفع إلى اجتماع مجلس الوزراء تصوّره لموضوع تصحيح الأجور .

بتاريخ ٢٨-١١-٢٠١١ أعلنت وزارة العمل في بيان، انها "رفعت إلى مقام مجلس الوزراء، مشروع قرار يتضمن مجموعة من مشاريع المراسيم والقوانين اثنان منها لتصحيح الأجور والمنح المدرسية ربما تأخذ طريقها للقرار في مجلس الوزراء وبالتأكيد ستكون معدلة ، أما الباقية فهي بالتأكيد تحتاج الى نقاشات وطنية أوسع . وربما بعضها يحتاج الى قرارات وامضاءات من مجالس الادارة في المؤسسات المعنية قبل مصادقة وزير الوصاية عليها .

بتاريخ ٢-١٢-٢٠١١ وفي تعليق على مشروع المرسوم الجديد لتصحيح الأجور، اعتبرت هيئة مكتب الاتحاد العمالي العام أنّ المقاربة «الثورية» لوزير العمل لجهة ضمّ بدل النقل إلى أساس الراتب وزيادة غلاء معيشة بنسبة ١٧٪ أضرّت بحقوق العمال وبأجورهم ولم تصل حتى إلى نسبة التصحيح التي اعتمدت سنة الأساس العام ٢٠٠٨ علماً أنّ التصحيح الحقيقي والفعلي للأجور يجب أن يعتمد العام ١٩٩٥ سنة أساس للتصحيح.

إنّ الاتحاد العمالي العام يطالب بشمول جميع اللبنانيين بالتغطية الصحية فضلاً عن مطالبته الدائمة بتوفير كل الحقوق الاجتماعية لجميع المواطنين ولكنه يرفض أي مساس بالضمان الاجتماعي فلسفةً وتنظيماً وتضامناً وتكافلاً اجتماعياً واشتراكات. ويدعو الاتحاد إلى تطبيق المادة ١٢ من قانون الضمان الاجتماعي التي تنصّ على شمول كل اللبنانيين بالضمان الاجتماعي.

ووزع الاتحاد ثلاثة جداول يحتسب فيها الحد الادنى المفترض وفق المرسوم السابق ووفق المطروح مجددا، وفي الاول يصبح الحد الادنى على زيادة ٢٠٠ الف ليرة وبدل نقل ٢٣٦ الفا ٩٣٦ الف ليرة. وحسب مشروع المرسوم في حال ضم ٢٣٦ الفا الى الحد الادنى مع زيادة ١٧ في المئة ٨٦١ الفا. بذلك يعتبر الاتحاد ان العامل يخسر ٧٥ الف ليرة شهريا، وعلى مدى ٢٠ سنة ١٨ مليون ليرة. اما لراتب المليون ليرة فيزاد عليه ٣٠٠ الف ليرة وبدل نقل ٢٣٦ الف ليرة يصبح مليونا و٥٣٦ الف ليرة. ووفق اقتراح نحاس يصبح مليونا و٤٠٦ آلاف ليرة ويكون فارق الزيادة شهريا ١٣٠ الفا شهريا وسنويا ١٥٦٠ الف ليرة وعلى مدى ٢٠ سنة ٣١ مليونا و٢٠٠ الف ليرة.

مشاريع المراسيم التي رفعها وزير العمل لمجلس الوزراء

١- مشروع مرسوم تعيين الحد الادنى الرسمي لاجور المستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل ونسبة غلاء المعيشة وكيفية تطبيقها.

٢- مشروع مرسوم تولي الدولة تسديد قيمة الاشتراكات المتوجبة لفرع المرض والامومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي دعما لاجور اللبنانيين ومشروع مرسوم اعطاء وزارة العمل سلفة خزينة لتسديد قيمة هذه الاشتراكات.

٣- مشروع مرسوم تحديد القيمة الشهرية للمنح المدرسية وطريقة تطبيقه ومشروع مرسوم تعديل معدل الاشتراك المتوجب على رب العمل لفرع التقديمات العائلية والتعليمية.

٤- مرسوم انشاء برنامج «أول عمل للشباب» في المؤسسة الوطنية للاستخدام مع مشروع مرسوم اعطاء وزارة العمل سلفة خزينة لتمويل هذا البرنامج.

٥- مشروع قانون معجل يرمي الى تعديل قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالمرسوم رقم ١٣٩٥٥ الصادر في ٢٦ أيلول ١٩٦٣ مع مشروع مرسوم الاحالة الى مجلس النواب».وأملت الوزارة أن «يدرج هذا الموضوع الحيوي بالنسبة للبنانيين كافة على جدول أعمال مجلس الوزراء يوم الأربعاء في ٣٠ تشرين الثاني ليتم إقراره».

٠٠ ووزير العمل يوضح مقاربته لتصحيح الأجور

الحد الادنى للاجور سيرتفع الى ٩٣٨ الفا و٥٠٠ ليرة

بدل النقل سيدخل في حسابات نهاية الخدمة .ومنحة التعليم الى مليون و٩٢٠ الف ليرة عن ٤ اولاد

المراسيم تهدف الى تطبيق قانون الضمان وشمول جميع اللبنانيين المقيمين بتقديمات صندوق المرض والامومة

في بيان له بتاريخ ٥-١٢-٢٠١١ جاء بصيغة رد على الاتحاد العمالي العام أوضح وزير العمل شربل نحاس مقاربته لتصحيح الأجور بما يلي:

اولا - ان مشروع القرار الجديد المرفوع الى مجلس الوزراء (...) ينطلق من الاجر الاسمي ويحتسب فيه بدل النقل بعد زيادته بقيمة ٢٠٠٠ ليرة عن كل يوم عمل فعلي بموجب الاتفاق الرضائي الاخير بين ممثلي الاتحاد العمالي وأصحاب العمل، ليصب الحد الادنى للاجور على سبيل

المثال بقيمة ٧٣٦ الف ليرة قبل تصحيحه، وهذا ينطبق على كل الاجور، ثم سيصحح الجزء الاول حتى مليون ليرة من الاجر الفعلي بنسبة مؤشر ارتفاع الاسعار منذ عام ٢٠٠٨ والبالغة ١٧ في المئة، ليرتفع الحد الادنى للاجور الى ٨٦١ الف ليرة، وهذا ينطبق ايضا على كل الاجور، ثم سيضاف الى الاجر الفعلي بعد تصحيحه دعم مباشر من الدولة يوازي قيمة الاشتراكات التي يسددها الاجراء وأصحاب العمل لصندوق المرض والامومة، اي بنسبة ٩ في المئة حتى جزء من الاجر الفعلي يبلغ مليون و٥٠٠ الف ليرة، اي ان الحد الادنى للاجور سيرتفع الى ٩٣٨ الفا و٥٠٠ ليرة، وسيتحوّل هذا الدعم الى زيادة فعلية على الاجر فور اقرار وتطبيق تعديلات قانون الضمان الاجتماعي باتجاه شمول جميع اللبنانيين المقيمين بتقديمات صندوق المرض والامومة وإلغاء الاشتراكات. وهذا الاقتراح ينطوي على زيادة الحد الادنى للاجور بقيمة ٢٥٠ الفا و٥٠٠ ليرة، وسترتفع قيمة هذه الزيادة تدريجيا لتبلغ ٣٥٣ الف ليرة للاجور فوق مليون و٥٠٠ الف ليرة. وهذا يعني ان كل اجير سينال اكثر قليلا مما وُعد به في قرار مجلس الوزراء السابق وسيشمل التصحيح جميع الاجراء من دون استثناء مهما بلغت اجورهم.

ثانيا ـ ان مشروع القرار الجديد المرفوع الى مجلس الوزراء يعالج التشوّهات التي اصابت الاجر من جرّاء التحايل على القوانين وابتداع صيغ ملتوية لزيادة الاجور لا تنعكس على حقوق الاجراء في تعويضات نهاية الخدمة، فبدل النقل (...) سيصبح بموجب مشروع القرار الجديد عنصرا من عناصر الاجر وبالتالي سيستفيد الاجير من زيادة في تعويضات نهاية خدمته، (...) وبالتالي فإن مشروع القرار الجديد ينطوي على مكاسب للاجراء مهما كانت المقارنة او طريقة الاحتساب لان بدل النقل سيصبح لاول مرة عنصرا من الاجر الخاضع للاشتراكات ولحسابات نهاية الخدمة، وقد راعى مشروع القرار الجديد اوضاع المؤسسات من خلال تطبيق قانون الضمان لجهة خصم ما يعادل عائدات الفوائد التي يحصّلها الصندوق على توظيفاته من تكوين المؤونات في ميزانيات هذه المؤسسات المعروفة باسم حسابات التسوية.

ثالثا ـ (...) مشروع القرار الجديد يتعلق بتصحيح وضعية ما يسمّى بمنحة التعليم، اذ ان هذه المنحة تحمل ايضا صفة المؤقّت منذ عام ١٩٩٥، في حين ان قانون الضمان ينص بوضوح على انشاء صندوق التعويضات العائلية والتعليمية، وبالتالي لا يجوز ان يستمر المؤقّت الى ما لا نهاية ولا يتم تطبيق القانون لهذه الناحية، لذلك جاء مشروع القرار ليعالج هذا التشوّه (...) ، وينص على رفع الاشتراكات في صندوق التعويضات العائلية والتعليمية الى ٩ في المئة في مقابل ان يستفيد الاجير المضمون من مبلغ ٤٠ الف ليرة شهريا عن كل ولد في المدرسة او الجامعة بحد اقصى يبلغ ١٦٠ الف ليرة، اي ان منحة التعليم ارتفعت من مليون ليرة حاليا عن ولدين الى مليون و٩٢٠ الف ليرة عن ٤ اولاد، اي بمعدّل ٤٨٠ الف ليرة عن كل ولد مهما كان نوع المدرسة او الجامعة، اذ لا يجوز ايضا ان يستمر النظام المؤقّت بدعم التعليم الخاص على حساب التعليم العام من خلال التمييز في قيمة المنحة لصالح المدرسة الخاصة او الجامعة الخاصة.

رابعا ـ (...) مشروع القانون المقترح من وزير العمل والمرفوع الى مجلس الوزراء يهدف الى تطبيق المادة ١٢ من قانون الضمان لشمول جميع اللبنانيين المقيمين بتقديمات صندوق المرض والامومة فضلا عن فتح باب الانتساب اختياريا الى الصناديق الاخرى في الضمان. (...)

خامسا ـ (...) بنود اخرى في مشروع القرار المرفوع الى مجلس الوزراء والتي لا تقل اهمية برأينا عن تصحيح الاجور نفسه والمتصلة بإعطاء الحوافز للمؤسسات من اجل تأمين الوظائف للشباب الباحثين عن اول عمل وإعادة النظر بآليات منح اجازات العمل للاجانب ولا بتطبيق القوانين الرامية الحد من الصرف التعسفي من العمل.

العمل معا أفضل

امتنعت «صدى النقابات» عن نشر البيان بصيغته الأصلية الصادرة ، واكتفت بما يفيد من توضيح لمعالي وزير العمل ، لاننا أولا وأخيرا نؤمن أن علاقة أفضل بين وزارة العمل بوزيرها الحالي، وبين الاتحاد العمالي العام بقيادته التي لا تقل اخلاصا للعمال وللبنان ، هي التي يجب أن تكون، ومعها يكون العمل العام للمصلحة العامة أفضل .

ومجلس الوزراء يعود لخطيئة اخرى

أقر مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ٧-١٢-٢٠١١ رفع الحد الادنى للأجور إلى ٦٠٠ الف ليرة لبنانية وإعطاء زيادة بنسبة ٣٠٪ على الأجر بين ٥٠٠ الف ومليون ليرة لبنانية على أن لا تقل هذه الزيادة عن ١٥٠ الف ليرة لبنانية ولا تزيد عن ٢٠٠ ألف ليرة لبنانية، و٢٠٪ على الاجر الذي يفوق المليون ليرة لبنانية على ان لا تتعدى هذه الزيادة ٢٧٥ الف ليرة لبنانية. وزيادة منح التعليم السنوية من مليون إلى مليون وخمسمئة الف ليرة لبنانية.

وتؤخذ بعين الاعتبار الزيادات المقررة بموجب اتفاقيات رضائية والممنوحة اعتباراً من ٢٠١٠/١/١ وشملت فئة معينة في المؤسسة من دون استثناء.

مواقف وأنشطة لرئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان غسان غصن

غصن عند رئيس تكتل «التغيير والاصلاح» في الرابية

تصحيح الأجور يعزز القدرة الشرائية

بحث رئيس تكتل «التغيير والاصلاح» النائب ميشال عون في دارته في الرابية، مع رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.وقال غصن بعد اللقاء: «بحثنا في الشؤون الإجتماعية والإقتصادية ومعاناة العمال ومحدودي الدخل في ظل انكماش اقتصادي ناتج من انعدام القدرة الشرائية للمواطنين، وما يعزز هذه القدرة الشرائية عبر دعم القدرات الشرائية بالتقديمات الإجتماعية وتحديدا الضمان الإجتماعي الذي أوليناه في هذه الزيارة الإهتمام الأكبر، خصوصا انه يشمل الشريحة الأوسع من العمال ويغطي ما يزيد عن مليون مواطن يستفيدون من الضمان الإجتماعي والمرض والأمومة" أضاف " أما الموضوع الذي يتعلق بتصحيح الأجور فبحثنا به مطولا، فهو يعزز القدرة الشرائية "، واكد ان " الزيادة تعالج في إطار القرار الحكومي وقرار مجلس شورى الدولة . و لتعزيز دور الحركة التعاونية وتوسيع حجمها وميادين عملها دعا رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، في ندوة حول دور التعاونيات في دعم الاقتصاد والتكيّف مع المتغيرات الاقتصادية في الدول العربية ، للنهوض بالقطاع التعاوني الزراعي وتشجيع و تحديث التشريعات لتعزيز دور الحركة التعاونية وتوسيع حجمها وميادين عملها لتفعيل دورها في التنمية الشاملة. وقال: «في ظل هذا التخبّط الناتج عن التداعيات والمتغيرات والخلافات داخل الأسرة العربية تغدو الدعوة لقيام السوق العربية المشتركة وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ووضع برامج مشتركة تربط بين التعاونيات والعقد العربي للتشغيل وبرامج الحد من البطالة رغبةً طموحةً ..

.... ويدعو لتطبيق المادة ١٢ من قانون الضمان الاجتماعي لشمول جميع اللبنانيين بالتغطية الصحية

بحث رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن السبت ١٩-١١-٢٠١١ مع المسؤولة الإقليمية للمنطقة العربية في منظمة العمل الدولية لشؤون الضمان الاجتماعي اورسولا كولكي، يرافقها منصور عميرة من مكتب الأنشطة العمالية في المنظمة، مشروع التغطية الصحية الشاملة لجميع اللبنانيين وأكّد غصن على على أن الضمان الصحي

وهو واحد من مجموعة حقوق اجتماعية تتناول، فضلاً عن الحق بالطبابة والاستشفاء، الحق بالعمل والتعليم والسكن والنقل والرعاية الاجتماعية... وذلك في إطار النظام الاجتماعي الذي ترعاه الدولة وشركاء الإنتاج أصحاب العمل والعمال وتديره مؤسسة الضمان الاجتماعي القائمة على مبدأ التكافل والتضامن الاجتماعيين. لذلك، أكّد رئيس الاتحاد على وجوب تطبيق المادة ١٢ من قانون الضمان الاجتماعي لشمول جميع اللبنانيين بالتغطية الصحية . كما تناول الاجتماع مشروع قانون التقاعد والحماية الاجتماعية، حيث أبدت المسؤولة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية استعدادها لتقديم المساعدة اللازمة للاتحاد بحيث يأتي المشروع متطابقاً مع معايير منظمة العمل الدولية بما يؤمّن للعمال المتقاعدين الشيخوخة اللائقة والحماية الاجتماعية

غصن : لإعادة النظر بالنظام الضريبي القائم وزيادة مساهمة الدولة بالتقديمات الاجتماعية

بتاريخ ٢١-١١-٢٠١١ استقبل رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن وأعضاء هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد بعثة من ممثلي صندوق النقد الدولي ناقشت الأوضاع الاقتصادية وانعكاس تصحيح الأجور على الدورة الاقتصادية. وعرض رئيس الاتحاد أسباب الانكماش الاقتصادي وانعدام القدرة التنافسية للإنتاج الوطني بسبب الكلفة الباهظة للطاقة والمحروقات والاتصالات ، وتراجع القدرة الشرائية نتيجة غلاء المعيشة ، حيث بلغ معدّل التضخم التراكمي منذ آخر تصحيح للأجور العام ١٩٩٦ ما يزيد عن الـ١٠٠٪ . كما أدّى ركود الأسواق إلى انقباض طاقة الإنتاج فزاد عداد العاطلين عن العمل ، حيث تعدّت البطالة الـ٢٠٪ فاتّسعت هوة الفقر مقاربةً نسبة ٤٥٪ من اللبنانيين الذين يعيشون بين خطي الفقر الأعلى والأدنى، منهم ١٠٪ في فقرٍ مدقع، مما دفع بالاتحاد العمالي العام للمطالبة بالتعجيل بتصحيح الأجور وزيادة التقديمات الاجتماعية. كذلك ناقش الوفد السياسة الضريبية، فأكد رئيس الاتحاد أنّ النظام الضريبي القائم على توسيع سلة الضرائب غير المباشرة وفرض الرسوم الباهظة على المواطنين هو نظام جائر لا يؤمّن الغاية الاجتماعية من العدالة الضريبية وإعادة توزيع الثروة .. خلص الاجتماع إلى أن يتضمّن تقرير بعثة صندوق النقد الدولي الأخذ بملاحظات الاتحاد العمالي العام خصوصاً إعادة النظر بالنظام الضريبي القائم وزيادة مساهمة الدولة بالتقديمات الاجتماعية وتصحيح الأجور لتعزيز القدرة الشرائية وتأمين العدالة الاجتماعية .

السائقون العموميون بدأوا استلام ردّياتهم موزعين على 6 فئات متعاقبة

باشر السائقون العموميون منذ يوم الاثنين ١٤-١١-٢٠١١ ، وفق الرقم المعطى لهم من المالية، بالتقدم إلى ٢٤ محتسبية في بيروت والمناطق كافة، لقبض مبلغ مليون و٢٤٢ ألف ليرة عن السيارات العاملة على البنزين، ومليون و٣٣ ألف ليرة للسيارات العاملة على المازوت، وذلك عن أشهر حزيران وتموز وآب.وأشارت وزارة المالية إلى أنها «وزعت عمليات الدفع للسائقين على ٦ فئات، والبداية مع فئة "السائق المالك"، وعددهم حوالى ١٥ ألفا، ومن استلم منهم الردّيات حتى الجمعة ١٨-١١-٢٠١١ ، حوالى ٨ آلاف منهم ١٧٠٠ سائق في بيروت، أي بمعدل حوالى ٥٠٠ سائق يوميا، وفي مرحلة لاحقة، يبدأ الدفع لبقية الفئات، ومنها"غير المالك"، و"سيارات يملكها أكثر من شخص».وارتفع عدد السائقين العموميين المستفيدين من «الردّيات»، الى حوالى ٢٠ ألفا من أصل ٣٠ ألف سائق تقدموا بطلباتهم إلى مراكز وزارة المالية في بيروت والمناطق، وذلك في ١٥ يوما من بدء تنفيذ القانون الرقم ١٨٢ المتعلق بـ«إجازة للحكومة دعم النقل العمومي». ويقبض كل سائق عمومي عن أشهر حزيران وتموز وآب، مليونا و٢٤٨ ألف ليرة (السيارة العاملة على البنزين)، ومليونا و٣٣ ألف ليرة (السيارة العاملة على المازوت)،

أي ما «يوازي ثمن اثنتي عشرة صفيحة ونصف صفيحة من البنزين أو المازوت شهريا».ولم تحدد وزارة المالية سقفا زمنيا للانتهاء من تقديم السائقين مالكي اللوحات العمومية ومستأجريها لملفاتهم، وتسلم حاليا الردّيات «للسائق المالك الفردي» (السيارات العاملة على البنزين) عبر ٢٤ محتسبية في بيروت والمناطق كافة، ويذكر أن فئة سائقي الحافلات والصهاريج والشاحنات، فإنهم ما زالوا في مرحلة استلام استماراتهم من وزارة الأشغال العامة والنقل، لتقديم طلباتهم إلى مراكز الوزارة.

نقابة مكاتب السوق تطالب بتنفيذ قانون تسديد المتأخرات على غرامات رسوم السير والميكانيك

ناشد رئيس نقابة مكاتب السوق حسين توفيق غندور في بيان بتاريخ ٣٠-١١-٢٠١١ ، وزير الداخلية والبلديات العميد مروان شربل «الإسراع في تنفيذ القانون الصادر عن مجلس النواب في الجريدة الرسمية عدد ٥٥ تاريخ ٢٠١١/١١/٢٤ تحت رقم ١٩٦ والذي حدد تسديد المتأخرات على غرامات رسوم السير والميكانيك حتى تاريخ ٢٠١١/١٢/٣١، والذي لم يبدأ العمل بمضمونه مما قد يشكل ضررا على مصالح المواطنين والخزينة على حد سواء»، مشيرا إلى «شكاوى ومطالب المواطنين والسائقين بشكل عام في هذا الموضوع». وتوجه الى شربل «بضرورة إعطائه التوجيهات اللازمة من أجل بدء العمل بمضمون هذا القانون.

الاستعلاء "الحوتي" يضرب الميدل ايست مجددا
عقاب جماعي على ممارسة حق نقابي
الادارة تعلن "لا انسانيتها" ونقابة الطيارين تتمسك بحقوق الطيارين

في خطوة تصعيدية طبيعية، قررت «نقابة الطيارين اللبنانيين» ليل ٣٠-١١-٢٠١١ ، استمرار الإضراب الذي بدأته منذ يوم ٢٧-١١-٢٠١١، ليتضمن إضافة إلى الاحتجاج على فصل إدارة شركة طيران الشرق الأوسط (الميدل ايست) الطيّار جوزف عياط لإصابته بمرض عضال، مطالبة الشركة بإلغاء الإنذارات التي وجهتها للطيارين المضربين عن العمل. وأكد نقيب الطيارين فادي خليل لـ«السفير»، بعد انتهاء اجتماع النقابة الطارئ، استمرار الإضراب «لحين إلغاء مجلس إدارة الشركة كتب الإنذارات المرسلة للطيارين، والمتضمنة حسم راتب ٥ أيام لأشهر عدة، وتهديدات بالصرف من العمل في حال استمرار الإضراب".وواصل حوالى ١٦٥ طيّاراً إضرابهم عن العمل، تنفيذاً لقرار النقابة. وأدى الإضراب، إلى إلغاء وتأجيل العديد من الرحلات وإرباك في حركة المطار، مما دفع «الشركة» إلى إصدار العديد من البيانات عن جدول الرحلات التي ستسيّرها، وأوضح خليل «أن النقابة رفضت رفضاً قاطعاً قرارات الشركة بحسم الراتب، ورفع العقوبة إلى الصرف في حال تكرار الإضراب»، معتبراً أن «القرار يضرب العمل النقابي، ويعد سابقة خطيرة لا يمكن السكوت عنها".وعلى خط الوساطة لتقريب وجهات النظر بين مجلس إدارة الشركة والنقابة، عقد ، وزير العمل شربل نحاس اجتماعين، مع وفد من النقابة، لبحث الإضراب التحذيري الذي نفذته لمدة يومين، وبعدما اطلع نحاس من الوفد على «تجاوزات إدارة شركة طيران الشرق الأوسط»، دعا الطرفين لاجتماع مشترك ، «لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتحقيق في تجاوزات الشركة لأحكام قانون العمل".وقال خليل لـ«السفير» بعد الاجتماع: «إن وفد مجلس إدارة الشركة الذي ضم رئيس الموارد البشرية رمزي يونس ورئيس دائرة الموظفين بديع النقيب ومحاميين، استمهل يومين للرد على مطالب الطيارين، وهي: تطبيق أحكام قانون العمل، وجود نظام عمل صريح للطيارين، وعدم المس بالحريات النقابية والعمل النقابي»، لافتاً النظر إلى أن «نحّاس كان متفهماً للمطالب، وشدد على أهمية العمل النقابي، مذكراً بالعقود الجماعية بين النقابات وإدارة الميدل ايست، كما تطرق إلى النظام الطبي بعد التقاعد الذي ألغته الشركة، ".

وكانت «النقابة» قد عقدت ليل ٢٩-١١-٢٠١١ ، اجتماعاً مع مجلس إدارة الشركة برئاسة محمد الحوت، وأوضح خليل «أنه توصلنا خلال الاجتماع إلى شبه حل، يتضمن تشكيل لجنة قضائية للنظر في تطبيق أحكام قانون العمل الذي تلتزم به الشركة، إلا أننا وفي ختام الاجتماع فوجئنا باقتراح الحوت أن تحسم الشركة ٥ أيام ولأشهر عدة على الطيارين الذين لم يلتحقوا بعملهم أيام الإضراب، وذلك لحين أن تسترد الخسائر التي تكبدتها كاملة، وألحق الحوت اقتراحه بدعوة النقابة إلى التعهد بعدم المطالبة بمطالب نقابية جديدة، وعدم الإضراب حتى عام ٢٠١٣، فرفضنا ذلك لأن الإضراب حق قانوني"

وقالت السفير أن إدارة شركة «الميدل ايست» شكلت لجنة لبحث الخسائر المادية التي تسبب بها الإضراب، على أن يسدد حوالى ٣٥ طيّاراً لم يلتزموا برحلاتهم خلال فترة الإضراب، ١٧ في المئة من رواتبهم لستة أشهر.

ادارة "حوتية" تضرب موظفين الميدل ايست ببعضهم نصرة لها

سابقة بغيضة نقلتها جريدة الأخبار في عددها بتاريخ ٢-١٢-٢٠١١ فاشارت في سياق تقريرها عن اضراب طياري الميدل ايست أنه " حضّر مدير العمليات في صيانة الطائرات عصام الحوت (وهو ابن عم محمد الحوت)، ورئيس دائرة المعلوماتية في الشركة أديب شريف (وهو عديل محمد الحوت)، لتنفيذ اعتصام شارك فيه ٢٠ موظفاً في MEA، وحملوا لافتة كتب عليها «لا للطيارين، نعم للحوت»! وقد تلقى عدد من المشاركين تهديدات من الثنائي الحوت ـ شريف بالامتناع عن تقديم العلاوات في ٢٠ من الشهر الجاري، وحرمان كل من لا يشارك في التحرك من بدل الخدمات الاضافية! وهكذا، نزل حشد كبير من المؤيدين لإضراب الطيارين في مواجهة اعتصام «تأييد الحوت»، وانتهى بفصل القوى الأمنية بينهما"

نقابة الطيارين: وقف العمل 48 ساعة من العاشرة ليل الاثنين 28-11-2011

استنكارا على الاستهتار الاداري ولحفظ حقوق الطيارين من أي مس أو تعد

بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٨ أعلنت نقابة الطيارين اللبنانيين التوقف عن العمل لمدة ٤٨ ساعة اعتبارا من العاشرة ليل اليوم، ولغاية العاشرة ليل بعد غد الاربعاء، وذلك في بيان وزعته خلال مؤتمر صحافي عقدته اليوم جاء فيه: "هذا المؤتمر هادف الى توضيح حقيقة ما يحصل في شركة طيران الشرق الأوسط - الخطوط الجوية اللبنانية (MEA)، خصوصا في ضوء ما اشيع عن اخبار ووقائع بعيدة كل البعد عن اسباب التحرك النقابي الذي حصل والذي ما كان ليحصل لولا التعنت غير المبرر من قبل ادارة الشركة في مخالفة القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وعدم الاكتراث لحقوق وكرامات الطيارين الذين يكرسون حياتهم و اوقاتهم لخدمة هذا الصرح الوطني وازدهاره وتطويره".أضافت: "كانت نقابة الطيارين اللبنانيين قد عقدت بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٥ جمعية عمومية طارئة على إثر إقدام ادارة الشركة على فصل احد الطيارين الذين خدموا الشركة لمدة ثمانية وثلاثين عاما، وذلك بسبب اصابته بالمرض، واثناء مدة اجازته المرضية المحفوظة قانونا مخالفة بذلك احكام قانون العمل ولا سيما المادتين ٤٠ و٤٢ حيث تحدد الأولى مدة الإجازة المفروضة قانونا وأجرها الشهري وتحظر الثانية صرف الأجير اثناء الاجازة المرضية حيث تلحظ ما حرفيته:ليس لرب العمل أن يصرف الأجير من الخدمة ولا ان يوجه إليه علم الصرف أثناء الإجازة المرضية.كما تؤكد المادة -٤٣- من قانون العمل عدم قانونية اي اتفاق مخالف او عرف مطبق بحيث يعتبر باطل حكما» وتلقائيا».وتابعت: «بناء على هذا الواقع، وفي ضوء تشبث إدارة الشركة بموقفها السلبي ورفضها منح الطيار الزميل اجازته المرضية بموجب شهرين ونصف شهر بأجر كامل وشهرين ونصف شهر بنصف أجر، وبالرغم من المراجعات المتكررة لها، كان لا بد من اتخاذ الموقف المناسب الحافظ لحقوق وكرامة الطيارين اللبنانيين ولوضع حد لاي محاولة للالتفاف على القوانين التي وضعت أساسا لحماية اليد العاملة اللبنانية ضمن الحد الادنى الذي لا يجوز التنازل عنه ولو باتفاق الطرفين».وأعلنت «أن الجمعية العمومية الاستثنائية للطيارين اتخذت قرارا أوليا بتأخير الرحلات التي يقع توقيتها بين الساعة الثانية والسابعة من بعد ظهر ايام الجمعة ٢٠١١/١١/٢٥ والسبت ٢٠١١/١١/٢٦ والاحد ٢٠١١/١١/٢٧ لمدة ساعتين وذلك بهدف حض الادارة على التراجع عن موقفها الجائر واعادة النظر بتجرد واعطاء كل ذي حق حقه وهو بمثابة ناقوس الخطر لجميع الطيارين بشكل خاص واليد العاملة اللبنانية بشكل عام.الا ان ادارة الشركة استمرت وبالرغم من تنفيذ قرار الجمعية المذكور بتعنتها، لم تبادر الى التحرك او حتى الاتصال بالنقابة او بالمعنيين بالموضوع لايجاد الحل الذي يؤمن الاستقرار في الشركة ويحفظ حقوق الطيارين المكرسه قانونا" بما ينم عن انعدام الرغبة لديها في استدراك ما اقدمت عليه من مخالفة فاضحة من شأنها اثارة علامات استفهام عديدة على ما يمكن ان يكون مبيتا للطيارين او للاجراء بشكل عام كمقادمة محاولات لقضم حقوقهم القانونية تباعا".وختمت: "لما كان عدم الاكتراث او المبالاة لهذا الواقع الخطير من قبل ادارة الشركة قد جاء مخيبا للامال ومحبطا للطيارين ويستتبع إشاعة الشعور العام لديهم بعدم الاستقرار او بالامان بالتزامن مع خصوصية هذه المهنة، ولحض الإدارة على الالتفات لهذه السابقة الخطيرة، ولان ما حصل وما لحقه من استهتار إداري يمس ليس فقط بحقوق الطيارين وانما بكرامتهم ويمس المهنة بشكل مباشر وخطير، لذلك قررت نقابة الطيارين اللبنانيين استكمال خطواتها الهادفة الى حفظ حقوق الطيارين اللبنانيين من اي مس او تعد، التوقف عن العمل لمدة ٤٨ ساعة اعتبارا من يوم الاثنين الواقع فيه ٢٠١١/١١/٢٨ الساعة العاشرة ليلا ولغاية الساعة العاشرة ليلا من يوم الاربعاء الواقع فيه ٢٠١١/١١/٣٠، داعين ادارة الشركة الى مراجعة حساباتها والتواضع لما فيه خير هذه الشركة ولاستمرار التعاون المثمر الذي من شانه حفظ الشركة واستمرار تطورها وازدهارها على مختلف الصعد".

خمس سنوات على عدوان تموز وتجار النبطية بدون تعويضات

عدنان طباجة - السفير

بعد مرور أكثر من خمس سنوات على حرب تموز ٢٠٠٦، ما زال أصحاب المكاتب، والمحال، والمؤسسات التجارية، التي دمرت أو تضررت في منطقة النبطية، يتساءلون بحسرة ومرارة عن مصير التعويضات المخصصة لهم عن خسائرهم، بعدما بقيت وعود المسؤولين في الحكومات السابقة و«الهيئة العليا للإغاثة»، المتعلقة بدفع تلك التعويضات حبراً على ورق، كما لم تنفعهم كافة الاعتصامات والاحتجاجات ومناشدات المسؤولين، ما اضطرهم لإعادة بناء محالهم ومؤسساتهم وتجهيزها على نفقتهم الخاصة، وبما تيسر لديهم من أموال وقروض استدانوها من المصارف بفوائد كبيرة، ورهانهم في ذلك على قبض تعويضاتهم ليتمكنوا من سدادها، وتجاوز الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعانون منها منذ انتهاء العدوان وحتى اليوم. ويناشد أصحاب الحقوق المسؤولين المعنيين في الدولة والحكومة بالعمل على دفع التعويضات في أسرع وقت، رحمة بأحوالهم ومصالحهم واختصاراً لمعاناتهم. ودفع ذلك رئيس «جمعية تجار محافظة النبطية» علي بيطار إلى التساؤل عن «الأهداف الكامنة وراء استمرار الحكومة، والهيئة العليا للإغاثة، بالتلكؤ والمماطلة في دفع التعويضات لأصحاب المحال والمكاتب والمؤسسات التجارية، لا سيما أن مجلس الجنوب قدم لهما كافة المستندات المطلوبة والمتعلقة بالملف»، مطالباً بـ«الإسراع في دفع التعويضات لحاجة المتضررين للأموال، للنهوض من كبوتهم التي ألمت بهم جراء الحرب». كما طالب «المخلصين والحريصين على أبناء الجنوب للاهتمام بالملف، لأنه من غير المعقول تجميده إلى ما شاء الله». وبعد انتهاء عدوان تموز الإسرائيلي على لبنان، انتظر التاجر عباس صباح أشهراً عديدة من دون أي عمل بعد تدمير محله لبيع الألبسة، على أمل أن تدفع الحكومة والهيئة العليا للإغاثة تعويضاته عن الخسائر التي لحقت به، ما أوقعه في خسائر مادية فادحة جراء الأعباء والمسؤوليات المترتبة عليه للتجار والبنوك. وأعاد التاجر خيرالله سعيد بناء محله بما تيسر من أموال معه، إضافة لمبلغ تلقاه من «مؤسسة جهاد البناء»، وما زال ينتظر على أحرّ من الجمر استلام تعويضاته من الحكومة، لكي يتمكن من تسديد الديون والقروض التي استلمها من أجل ذلك الهدف. فيما اضطر التاجر ذيب الحاج لإعادة بناء محله التجاري الذي دمر في سوق النبطية، بعد انتظار طال عدة أشهر منذ انتهاء الحرب، على أمل أن تدفع الدولة التعويض عنه، ولأنه لم يتمكن من دفع بدلات الإيجار للمحل الذي استأجره مؤقتاً بعد الحرب، فقد أعاد إعمار محله المدمر من ماله الخاص، وهو اليوم بانتظار التعويض عنه لكي يتمكن من

تطويره، راجياً أن يتحقق ذلك في أسرع وقت تخفيفاً للديون والفوائد عن كاهله، متمنياً أن لا يتأخر هذا الأمر سنوات طويلة. ويؤكد التاجر خليل ترحيني على أن تمويل إعادة بناء مؤسسته التجارية جاء من خلال الديون والقروض التي حصل عليها من المصارف والبنوك بفوائد عالية، ومقابل رهن بعض الأراضي والممتلكات، ولن يتمكن من تسديد تلك الديون إلا من خلال الحصول على تعويضه، وكلما تأخر الحصول على هذا التعويض كلما زادت ديونه وفوائدها. وتنطبق حال التاجر أحمد الشريف على كافة أصحاب المحال والمؤسسات التجارية في مدينة النبطية، الذين أعادوا بناء محالهم ومؤسساتهم بواسطة الاستدانة من المصارف، على أمل أن يقبضوا تعويضاتهم التي من خلالها فقط يستطيعون سداد ديونهم التي تضاعفت أضعافاً مضاعفة، عما كانت عليه غداة الحرب. ويتوق ورثة التاجر سالم حمزة إلى التعويض عن الخسارة الفادحة التي لحقت بمؤسستهم بسبب تدميرها مع محتوياتها المقدرة بمئات الآلاف من الدولارات، والتي أعادوا بناءها على حسابهم الخاص، بعدما انتظروا طويلاً الحصول على التعويضات المقررة لهم من دون طائل، وأكثر ما يؤسفهم هو ضياع عشرات السنوات في ترسيخ وجود المؤسسة المذكورة في السوق. ويبلغ عدد المحال والمؤسسات والمكاتب المتضررة والمتضررة جزئياً في النبطية بحسب مصادر مكتب مجلس الجنوب حوالى ١٤٠٠، وتبلغ تعويضاتها نحو ٥,٥ مليارات ليرة لبنانية، بينما يبلغ عدد المحال والمؤسسات والمكاتب المدمرة كلياً أكثر من ٢٠٠، وقيمة تعويضاتها ٣ مليارات ليرة، في حين أعاد ثلاثون في المئة من أصحاب المؤسسات المدمرة بناء محالهم ومؤسساتهم على حسابهم الخاص ومن خلال التعويضات التي دفعتها «مؤسسة جهاد البناء» لهم والأموال التي استدانوها، بينما الباقون لم يتمكنوا من إعادة ما دمره العدوان الإسرائيلي حتى اليوم، بانتظار الحصول على تعويضاتهم من الدولة، وهم في وضعٍ لا يحسدون عليه .

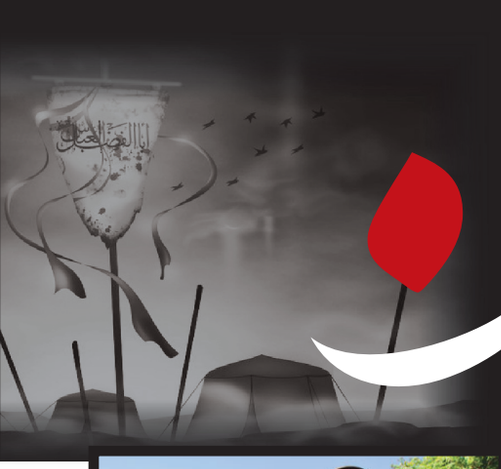

أخبار نقابية متفرقة

بتاريخ ١-١١-٢٠١١ نفذ مستخدمو وعمال المصلحة الوطنية لنهر الليطاني اعتصاماً حاشداً أمام مبنى المصلحة الرئيسي، ضمن تحركاتها التصعيدية والإضراب المفتوح، تحدث فيه رئيس النقابة أحمد حرقوص، وأمين السر يوسف بلوط فأكدا «الاستمرار في الإضراب المفتوح، والتوقف عن أعمال الصيانة في معامل إنتاج الطاقة الثلاثة (الأوّلي - جون - مركبا)، وكذلك صيانة الـ«توربينات» ومضخات الريّ في القاسمية والجنوب. وشددا في بيان مشترك «على ضرورة تحقيق المطالب المزمنة ومنها: إقرار الملاك الإداري والفني للمؤسسة، إقرار زيادة المنح المدرسية أسوة بكهرباء لبنان، تسوية أوضاع عمال المتعهد المياومين، وإعادة بدل الاختصاص الى المهندسين».

بتاريخ ٩-١١-٢٠١١ ، عقدت نقابات واتحادات النقل البري

اجتماعا في مقر الاتحاد العمالي العام، وبحثت في الأوضاع العامة ولا سيما التأزم الاقتصادي والاجتماعي، ودعا بيان عن الاجتماع« الى تكثيف اجتماعات العمل مع الوزراء المعنيين لوضع الآليات التنفيذية لمعالجة وإقرار ما تم الاتفاق عليه مع رئيس الوزراء وهي إقرار مشروع خطة تنظيم النقل - مكافحة أنواع التعديات من سيارات خصوصية ولوحات مزورة ومزاحمة غير مشروعة من السيارات ذات اللوحات الخضراء والبيضاء والذين يعملون من دون رخصة سوق عمومية، التذكير بأنه قد مر شهران جديدان من فترة الدعمن مطالبة وزير الداخلية بإعداد ما يلزم لإلغاء العقد مع شركات معاينة السيارات لإعادتها إلى مصلحة تسجيل السيارات والآليات .

بتاريخ ٩-١١-٢٠١١ أعلنت نقابة مستخدمي وعمال المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، وقف الإضراب الذي امتدّ منذ ٢٧ تشرين الأوّل الماضي، وذلك «بعد اللقاءين الإيجابيين مع وزير الطاقة والمياه جبران باسيل ووزير المال محمد الصفدي، اللذين أثمرا موافقة على بعض المطالب». وأوضح البيان أنّ أبرز المطالب هي «زيادة المنح المدرسية ومشروع الهيكلية الإدارية، واتفاق على متابعة المواضيع الأخرى بنحو إيجابي».

بتاريخ ١٥-١١-٢٠١١ رحّبت نقابة عمال ومستخدمي سكك الحديد والنقل المشترك، باهتمام رئيس الجمهورية ميشال سليمان،باحياء مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك . وقالت النقابة في كتابها إلى سليمان إن تركيزه على إعادة تفعيل سكك الحديد ناتج عن قناعة راسخة بالدور المميز لهذا المرفق الحيوي المهم على كل الأصعدة، ومن أهمها: توفير نحو ٥ آلاف فرصة عمل للشابات والشباب اللبناني، تحريك الدورة الاقتصادية وتسريع عجلتها، خفض كلفة نقل الركاب والبضائع، الحدّ من التلوّث البيئي، الحدّ من حوادث السير بصورة عامة.

بتاريخ ١٨-١١-٢٠١١ استجاب العمال والموظفون في صيدا وصور واقضيتهما وفي مصالح المياه في الجنوب للدعوة الى الاعتصام الموجهة من نقابة عمال ومستخدمي مياه الجنوب ومن لجنة المتابعة لشؤون عمال "غب الطلب" حيث شارك في الاعتصام اكثرمن ١٥٠ عاملا وموظفا ، ونفذوا اعتصاما وسط الطريق، احتجاجا على عدم تثبيتهم وادخالهم في الملاك وتدني رواتبهم .

بتاريخ ١٨-١١-٢٠١١ أعلن اتحاد نقابات موظفي المصارف ان جمعية المصارف لم تبلغ الاتحاد رسميا موقفها من التعديلات الت يطلبها الاتحاد لتعديل العقد الجماعي ، بالرغم من مضي اكثر من عشرة اشهر على بداية المفاوضات. وأن رئيس الاتحاد يؤكد تمسكه بضرورة تجديد عقد العمل الجماعي بعد ادخال التعديلات المقترحة على المنح المدرسية والزيادة الادارية وتعويض نهاية الخدمة والصرف ورفع سلم الرواتب والموافقة على دفع منحة عند توقيع العقد .

بتاريخ ٢٣-١١-٢٠١١ ذكرت لجنة عمّال غب الطلب في مؤسسة مياه لبنان الجنوبي، في كتاب مفتوح إلى الرؤساء الثلاثة ووزير الطاقة والمياه، أنهم يعملون في هذه المؤسسة منذ سنوات عدة بالحد الأدنى للأجور دون أية حوافز، وسألوا: «إلى متى سنظل نعمل لدى المتعهد؟ وكأننا لسنا عمالا في ملاك المؤسسة، علما أنه صدر مرسوم رقم ١٤٩١ الفقرة (٦) المادة ٤٢ منه تاريخ ٢٠٠٥/٩/٥، تلحظ وضعنا في الملاك عبر مباراة محصورة». وأشار «الكتاب» إلى أنه «بعدما انتهت مدة السنة المعطاة من الحكومة لتطبيق المرسوم بسبب حرب تموز ٢٠٠٦، اقترح الرئيس/المدير العام ومعه مجلس الإدارة تعديل المرسوم لتمديد العمل به لمدة سنة، وبناء على كتاب وزارة الطاقة والمياه رقم ٦/٨٥٠ من تاريخ ٢٠٠٨/٦/١٤ تم إعداد تعديل مرسوم، لا سيما المادة ٤٢ منه، ولم يعرض حتى هذه اللحظة على مجلس الوزراء

أخبار نقابية زراعية متفرقة

بتاريخ ٤-١١-٢٠١١ عقد المزارعون في بلدية حوش الحريمة (البقاع الغربي)، اجتماعا موسعا حضره رؤساء وممثلو النقابات والتعاونيات لزراعية في المنطقة ومزارعين من القرى المحيطة، وتم البحث في تفعيل زراعة الشمندر السكري.وطالب المجتمعون في بيان، باعادة دعم وتفعيل زراعة الشمندر السكري في البقاع، املين من الدولة الاسراع باتخاذ قرارها ليتمكنوا من زراعة هذا الموسم.

بتاريخ ١٥-١١-٢٠١١ ناقش نقيب العمال الزراعيين حسن عباس مع رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين – فرع لبنان أبو يوسف العدوي ووفد من الاتحاد، اوضاع العمال الزراعيين اللبنانيين والفلسطينيين، ومشكلة الرخص الزراعية للمزارعين الفلسطينيين، وقرروا بحثها مع الجهات المعنية.

بتاريخ ١٩-١١-٢٠١١ أوصى «المؤتمر الزراعي الأول لدعم زراعة الشمندر السكري» بإعادة تنفيذ المرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١٤٣، القاضي بدعم زراعتي الشمندر السكري والقمح، بعدما أصدر مجلس شورى الدولة بتاريخ ٢٠٠٢/٩/١٧ قراراً، أعلن فيه أن إلغاءه خطأ، وخلافا للقانون، مع التأكيد على العودة عن «قرار عقيم وخاطئ مضى على إقراره إحدى عشرة سنة، كانت حافلة بالكوارث الزراعية»، وركزت التوصيات على إنشاء «لجنة تضم ممثلاً عن كل من الوزارات الزراعة المالية الاقتصاد، وممثلين عن الهيئة المنظمة للمؤتمر الزراعي، لدرس الآلية وإعادة الدعم لزراعة الشمندر السكري بالسرعة الممكنة».

بتاريخ ٢١-١١-٢٠١١ دعت لجنة الطوارئ المنبثقة عن هيئات مزارعي الزيتون إلى التحضّر للتحرّك فور انتهاء موسم القطاف»، وأعلنت أن هذا التحرك «سيستمر حتى إنهاء المؤامرة الخطيرة على زراعة الزيتون الوطنية».وأعلنت أن وفداً من التجمّع زار رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي بتاريخ ٢٠ أيلول ٢٠١١ حيث قدّم التجمّع الى ميقاتي مذكرتين، الأولى تتعلق بخطة إنقاذية للقطاع والثانية بشراء كمية من زيت المناطق اللبنانية. وانقضى شهران على هذا اللقاء ولم نلمس أي نتائج إيجابية حتى الآن .

دعم الشمندر لإنتاج سكّر منافس

بعد غياب ١٠ سنوات، انطلقت ورشة إعادة إحياء زراعة الشمندر السكري. أصحاب الشأن يطالبون الحكومة بإعادة النظر بقرار رفع الدعم عن هذه الزراعة، وتشغيل معمل تصنيع السكّر الوحيد في لبنان. كلفة الدعم المطلوبة للدونم الواحد تبلغ ٦٧ مليون ليرة ليباع سعر كيلوغرام السكر المنتج بأسعار منافسة

٧٠ ألف دونم كانت تزرع بنباتات الشمندر السكري في البقاع. بعد قرار وقف دعم هذه الزراعة في عام ٢٠٠١ تحوّلت هذه المساحات إلى زراعات أخرى. اليوم هناك حملة لإعادة دعم هذه الزراعة وإنتاج ٣٠ ألف طن من السكّر. تصل كلفة الدعم إلى ٢٠,١ مليار ليرة لنحو ٣٠ ألف دونم، أو ما يعادل ٦٧ مليون ليرة عن كل دونم، فيما توفّر الزراعة والتصنيع فرص عمل لعائلات كثيرة... بعض الخبراء لا يؤيّد هذه المطالب، نظراً لتجربة الدعم السابقة التي لم تثبت جدواها، الا ان الجميع يتفق على ضرورة دعم الزراعة في لبنان كأولوية في الظروف الراهنة.

بدأت قصّة الشمندر السكري في عام ١٩٥٠ عندما أبصرت هذه الزراعة النور لأول مرة في سهل البقاع الشمالي. آنذاك كان الإنتاج يصنّع في معمل تصنيع السكر في مدينة حمص السورية، واستمرّت هذه الزراعة على نطاق ضيّق حتى عام ١٩٥٦، ثم توقفت لفترة سنتين، لتعود مجدداً وتتوسع على حساب باقي المزروعات بعد إنشاء معمل لتصنيع السكر في سهل بلدة مجدل عنجر عام ١٩٥٨. «جاء إعدام زراعة الشمندر السكري في عام ٢٠٠١ بالقرار الرقم ٤٥ الصادر عن حكومة رفيق الحريري» يقول رئيس نقابة مزارعي الشمندر السكري محمد الفرو. كان قراراً عقيماً نظراً لآثاره المدمّرة، وفق توصيف الفرو، فهذه الزراعة التصنيعية «تدخل في خانة الأمن الغذائي، فضلاً عن قيمتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة وأهميتها بتوفير فرص عمل بين مزارع وعامل وفني بحكم وجود مصنع السكر ضمن دائرتها».أعدّت مجموعة من المعنيين، بينها نقابة مزارعي الشمندر السكري وتعاونية الشمندر واللقاء الوطني للهيئات الزراعية، العدّة لإعادة هذه الزراعة إلى سابق عهدها في البقاع. فالمصنع موجود والأراضي يمكن أن تستفيد من دورة زراعية جديدة،

لكن قرار إعادة الدعم أمر منوط بقرار رسمي يلغي القرار السابق بناءً على دراسة جدوى. تقول الدراسة التي أعدّها رئيس الاتحاد الوطني للفلاحين نبيل غانم، إن لبنان استورد في عام ٢٠١٠ نحو ١٣٥ ألف طن سكّر بسعر وسطي يبلغ ٩٤٠ دولاراً للطن الواحد، أي أن السعر الوسطي للكيلوغرام الواحد يبلغ ١٤١٨ ليرة. وتشير الدراسة إلى أن زراعة ٣٠ ألف دونم بالشمندر السكري تنتج نحو ٢٢٥٠٠ طن سكّر. أما بالنسبة إلى الكلفة، فإن ثمن طن الشمندر مقدّر بنحو ٢٠٠ ألف ليرة، فيما كلفة تصنيعه تقدّر بنحو ٧٧ ألف ليرة. هذا يعني أن السعر الإجمالي لكل إنتاج الشمندر يقدّر بنحو ٣٧ مليار ليرة، فيما تبلغ كلفة التصنيع ١٤ مليار ليرة، أي بكلفة إجمالية تصل إلى ٣٧,٥ مليار ليرة. لكن يمكن أن يباع طن السكر بأسعار الاستيراد، أي ٩٤٠ دولاراً للطن الواحد، ما يتطلب دعماً من الدولة بقيمة ٢٠,١ مليار ليرة. ومع زراعة الشمندر وإنتاج السكّر، يؤكد غانم أن واردات السكّر ستنخفض بنحو ٣٠ ألف طن، أي بما يعادل ٤٢,٥ مليار ليرة وفق الاسعار العالمية، ما يوفّر إنتاجاً محلياً يوازي ٢٢,٢٪ من مجمل الاستهلاك المحلي، «فتكون زراعة الشمندر قد أتاحت الفرصة لتحسين الميزان التجاري بنسبة ١٥٪ من مجموع الواردات الزراعيّة» يقول غانم. في هذا الإطار، قرّرت الأطراف المعنية بهذه الزراعة الإعداد لعقد مؤتمر زراعي عام بتاريخ ٢٠١١\١١\١٩، بعنوان «إعادة دعم زراعة الشمندر السكري». وترافقت هذه الدعوة مع جملة مواعيد للقاء الرؤساء الثلاثة والوزراء المعنيين، لتسليمهم مذكرة تتضمّن دراسة شاملة عن آليّة العمل والإشراف على هذه الزراعة، «تختلف كلياً عما كان سائداً في الماضي قبل توقف الدعم»، يقول الفرو. ففي ذلك الوقت، «كانت هناك خلفيات سياسيّة واقتصاديّة، أبرزها توصيات مؤتمر باريس (١)». أما بالنسبة إلى إعادة تشغيل مصنع السكر وإمكان تحمّل الدولة أعباء الدعم مجدداً، فيؤكد الفرو انتفاء الذرائع السابقة التي أدّت إلى وقف الدعم، مشيراً إلى أن كلفة الدعم تراجعت عما كانت عليه في السابق. لكن غانم يلحظ وجود أكثر من صيغة متداولة لادارة المصنع

على النحو الآتي:

ــ تشتري تعاونية الشمندر المصنع على أن تسدّد ثمنه على فترة ٥ سنوات.ــ استئجار المصنع لمدّة ٥ سنوات على أن توفّر التعاونيّة المستلزمات، ويتولى أصحابه إدارته تقنياً.ــ الابقاء على الصيغة القديمة في التعامل مع المصنع، وذلك بتحديد كلفة التصنيع على أن تنحصر

مهمة أصحاب المصنع في إدارة المعمل الداخلية ابتداءً بدخول الشمندر إليه وحتى تحويله إلى سكر تحت اشراف وعهدة اللجنة المكلفة المؤلفة من أصحاب الخبرة والكفاءة والدينامية ونظافة الكف.

حالياً، تنصبّ الجهود على إعادة الدعم وتشغيل المصنع. فبحسب الفرو يتم إنشاء لجنة تضمّ أعضاء يمثلون الدولة ونقابة المزارعين وتعاونيّة الشمندر، مهمتها المراقبة والإشراف على حسن سير العمل، بدءاً من الزرع حتى تصنيع المحصول وتصريف كمياته، موضحاً أن أصحاب المصنع أبدوا استعدادهم لتشغيله بشرط واحد، «أن تتعهد الدولة إقرار خطة خمسيّة تلتزم فيها بدعم هذه الزراعة بجميع مراحلها». وإذا رفضت الحكومة تحقيق المطالب «ندرس إمكان اتخاذ خطوات تصعيديّة بالطرق الديموقراطيّة وتحت سقف القوانين» يختم الفرو. من جهته رأى المزارع سامي المجدلاني، أن التداعيات السلبيّة التي خلّفها قرار رفع الدعم عن زراعة الشمندر السكري، تُرجمت على أرض الواقع تدريجاً طيلة السنوات العشر الماضيّة، تكبد خلالها المزارعون، لا سيما الصغار بينهم، خسائر متلاحقة نتيجة غياب هذه الزراعة. فمعاناة المزارعين باتت اليوم مركّزة بزراعات معيّنة، فعلى سبيل المثال، انخفضت أخيراً أسعار البطاطا بعدما توقف تصريف الإنتاج في الأسواق الخارجية، وهناك مخاوف من أن يتعرّض الإنتاج غير المقطوف لموجة صقيع. لذلك، يجب أن يكون هناك تنويع إنتاجي.

عن جريدة الأخبار العدد ١٥٦٦ السبت ١٩ تشرين الثاني ٢٠١١

العمال العرب في معلم مليتا السياحي

نظمت منظمة العمال العربية بالتعاون مع الاتحاد العمالي العام في لبنان ندوة متخصصة تحت عنوان –دور التعاونيات في دعم الاقتصاد والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية وذلك في فندق الكومودور على مدار ثلاثة ايام شارك فيها وفود عمالية عربية مختلفة وبدعوة من اتحاد عمال وحرفيي الجنوب تم تنظيم جولة للعمال العرب في جنوب لبنان حيث زاروا معلم مليتا السياحي وقلعة شقيف في ارنون وقد ابدى العمال اعجابهم الكامل بتجربة المقاومة في لبنان التي اعزت العرب جميعهم .

النقابات والجمعيات تحركت :
نريد من المسؤول تحمل المسؤوليات
بعلبك تطلب الأمن والدفء
أين الأجهزة الأمنية ؟ أين دعم المازوت؟

اهتزت المدينة وارتعد اهلها وقاطنوها ، سرقة ، تشليح ، عصابات ، فلتان أسعار ، وفوضى معيشية عارمة ، طفح الكيل ، وبلغت النفوس الدرجات العليا من القرف والاشمئزاز ، وكان لا بد من القيام والتحرك ... بتاريخ ١٤-١١-٢٠١١ وبدعوة من تجمع النقابات والجمعيات في البقاع عقد في بعلبك لقاء نقابي شعبي نيابي استنكاري ، أطلقت بعلبك الصرخة من خلاله ، صرخة غضب هي ، وكان يجب أن تكون أكثر ، في وجه من تمادى في الاهمال وغاب عن المسؤولية ، في وجه الدولة واجهزتها ، صرخة لم تصل الى حد شعارات الاصلاح والاسقاط ، فقط نريد من المسؤول تحمل المسؤوليات ، بعلبك ومنطقتها جزء من لبنان ، ومنها تخرج الصرخة ؛ صرخة طلب الأمن وصرخة طلب الدفء ، الأمن المحكوم بغياب فاعلية وصدقية الأجهزة المختصة ا، والدفء المحكوم بارتفاع اسعار المازوت، وفوضى احتكاره ، واستغلال الحاجة اليه .

حضر اللقاء النواب غازي زعيتر، وعلي المقداد وكامل الرفاعي، وأعضاء مجلس بلدية بعلبك، ومسؤولو الجمعيات الأهلية والنقابية. وحمّل المتحدثون «القوى الأمنية مسؤولية الفلتان الأمني، وعدم ملاحقة المخلين بالأمن»، وصولا إلى حدّ اتهام «بعض الأجهزة الأمنية بتغطية عمليات السرقة والنهب والاعتداء على الناس».

وبتاريخ ١٧-١١-٢٠١١ كانت الخطوة التحذيرية الأولى بالإضراب الرمزي والاعتصام أمام سرايا بعلبك حيث شهدت أسواق المدينة أول تجاوب وصل إلى نسبة مئة في المئة مع دعوة الإضراب الذي استمر لمدة ساعة، والسبب في ذلك حدة الاحتقان من الفلتان الأمني.

وقد عبر التجار والأهالي عن سخطهم من خلال اللافتات التي رفعت، ومنها، «من يستهتر بأمن شعبه فهو عميل؟ أين الأجهزة الأمنية؟، أين دعم المازوت يا حكومة قولنا والعمل؟، أين الشعب الحيّ الذي يسلب ويقتل ولا يحرك ساكنا منتظرا القرار السياسي؟، وبعلبك التاريخ والمقاومة تناديك يا وزير الداخلية».

وعلى وقع النشيد الوطني اللبناني تجمع المئات من تجار المدينة وفعالياتها يتقدمهم النائب كامل الرفاعي، ورئيس بلدية بعلبك هاشم عثمان، ورئيس نقابة أصحاب المحال والمؤسسات التجارية محمد كنعان، ورئيس «جمعية تجار بعلبك» نصري عثمان، أمام سرايا بعلبك معتصمين احتجاجاً على حالة الفلتان الأمني.

الشيخ مازن رعد، عبّر باسم الجمعيات والنقابات أنه «لم يعد مقبولا السكوت على المهزلة الأمنية التي تعيشها المدينة»، متسائلا «كيف يمكن للقوى الأمينة أن تعمل على قمع أدنى مخالفة بناء خلف التلال وتمنع حفر بئر ارتوازية، إلا إذا قبضت عليه رشوة، بينما تعجز عن ملاحقة المطلوبين المخلين بالأمن والمعروفين من قادة الأجهزة، بل المتعاونين معهم؟». وسأل النائب كامل الرفاعي عن «السبب الذي تتعاطى معه الدولة مع منطقة بعلبك في ظل حالة التشبيح والتشليح والسرقة». وأضاف «بالأمس شاهدنا وزير الداخلية مروان شربل يعاين كنيسة تعرضت للسرقة، نحن ندينها لكننا نتمنى عليه أن يزور مدينة بعلبك ليرى ماذا يحصل لها ويعطي التوجيهات اللازمة للمعالجة». وحذر من أنه إذا لم تقم الأجهزة بدورها فسيكون لنا موقف صارم لحماية المدينة. وعبر رئيس «جمعية تجار بعلبك» عن «فقدان الناس الصبر الذي عاشوه خلال السنوات الماضية ولم يسمعوا إلا وعوداً كاذبة من المسؤولين». وأضاف «إننا لم نعد نقبل بعد اليوم أي اعتداء على كرامة أهل بعلبك ومحلاتهم وتجارهم. ورأى أن الوضع الاقتصادي سيئ وتراجع بنسبة ٧٠ في المئة».وأعلن رئيس بلدية بعلبك هاشم عثمان أن «لقاءً سيعقد مع وزير الدفاع لبحث الخطوات الضرورية لحماية المدينة، لأنه لا يريد أحد أن يقيم أمناً ذاتياً»، مؤكداً على «عدم وجود تغطية لأحد من القوى السياسية في المنطقة».

وسأل وزير الطاقة عن «السبب بعدم دعم وتأمين مادة المازوت»، مشيراً إلى «وجود طابور خامس يجهّز الأرضية لخلق فتنة في المنطقة». ولفت عضو «جمعية تجار بعلبك» ناصر عواضة إلى أن «الاضراب تحذيري، أما الخطوة المقبلة فإضراب شامل حتى حضور كل المسؤولين الأمنيين إلى المدينة». وحمّل رئيس نقابة أصحاب المحال والمؤسسات التجارية محمد كنعان «الأجهزة الأمنية، والنيابة العامة والقضاء المسؤولية عن التقصير الواضح تجاه فرض الأمن»، داعيا شربل إلى «الإسراع بزيارة المنطقة لتفعيل الأجهزة الامينة التابعة له». وأكد أن «خطوة الإضراب التحذيري للفت أنظار المسؤولين عما يجري في المدينة، وكي لا تتحول محلاتنا إلى مخازن أسلحة بهدف الحماية الذاتية». وأثناء الاعتصام زار وفد من المعتصمين قائمقام بعلبك عمر ياسين، وقدم له مذكرة تفصيلية بالمطالب الأمنية.

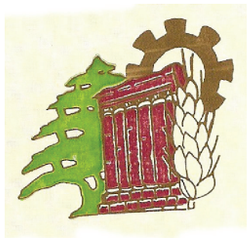

وبتاريخ ٢٤-١١-٢٠١١ شهدت مدينة بعلبك طيلة اليوم سلسلة من التحركات المطلبية، التي طالبت الحكومة بخفض سعر صفيحة المازوت، وتأمين التيار الكهربائي لحي الشيقان، بالإضافة إلى تحرك لسائقي الفانات، الذين طالبوا بالسماح لهم بالدخول إلى وسط المدينة. وعند العاشرة من قبل ظهر أمس، اعتصم المئات من أهالي مدينة بعلبك في ساحة السرايا، مطالبين بتخفيض أسعار المازوت. وشارك في الاعتصام طلاب المدارس الرسمية والخاصة، وممثلو الجمعيات والهيئات النقابية يتقدمهم النائب كامل الرفاعي، ورئيس بلدية بعلبك هاشم عثمان ومخاتير المدينة، وعدد من أهاليها. ورفع المعتصمون لافتات تطالب بتحديد سعر صفيحة المازوت بخمسة عشر ألف ليرة. وتحدث في الاعتصام النائب الرفاعي، متمنياً "أن يكون لقاؤنا احتفالا بعيد الاستقلال، لا للمطالبة بخفض سعر المازوت"، وقال: "أي حياة يعيشها أبناء المنطة وحياتهم كلها مطالبات، في الصيف نطالب بالمياه للشرب وفي الشتاء نطالب بالمازوت، وفي الربيع نطالب بالزفت لطرقنا، فإلى متى هذا الحرمان والظلم؟".

وخاطب "الحكومة بكامل أعضائها أن تبحث عن حلّ لأزمة أسعار المازوت قبل اللجوء إلى تحركات أكثر سلبية". فيما وجه رئيس بلدية بعلبك هاشم عثمان "شكراً" لوزير الطاقة جبران باسيل "لأنه اتخذ قرارا برفع أسعار المازوت بدل تخفيض السعر"، مؤكداًأن "التحرك مطلبي لا أبعاد سياسية له"، مشدداً على "سلمية التحرك"، راجياً "عدم حرق الدواليب وقطع الطرق". واعتبر مصطفى أبو إسبر، باسم الجمعيات، أن "الظلم بعينه ما نعيشه، فأطفالنا مهددون بالموت جراء البرد أو الإصابة بمرض الروماتيزم، هم يريدوننا أن نرتجف فيما هم ينعمون»، مطالباً بـ «تخفيض سعر المازوت إلى ١٥ ألف ليرة». ووجه كلامه للحكومة قائلا: «إنكم تدفعوننا إلى التصعيد إذا لم تتجاوبوا مع مطلبنا». وسأل عامر الحاج حسن، باسم النقابات في البقاع: «أين الحكومة؟ ولماذا لا تتحمل مسؤولياتها تجاه المواطن؟»، معتبراً أن ذلك يؤكد على «فقدان حس المسؤولية والإنسانية، ونعود لنسألهم كيف سيتصرفون لو كان أولادهم يعانون من البرد، أو لو كانوا يشترون المازوت بالليترات؟»، مطالبا الحكومة بـ «التحرك باتجاه الدولة الصديقة للمساعدة»، معلناً أن «التحرك المقبل سيكون أمام القصر الحكومي». كما تحدث باسم «رابطة المخاتير» المختار الحاج أحمد بلوق، وباسم هيئات المجتمع المدني ناريمان الرفاعي، موجهة نداء «اتقوا الله في الناس». وقبل فض الاعتصام قدم الطلاب «سكتش» عن ارتفاع أسعار المازوت عبروا فيه عن معاناة أهاليهم.».

ولجنة الأشغال العامة والطاقة والمياه النيابية تناقش ؟!

وعلى وقع التحركات المطالبة بدعم صفيحة المازوت في فصل الشتاء واصلت لجنة الأشغال العامة والطاقة والمياه النيابية مناقشة خيارين لدعم سعر مبيع صفيحة المازوت، وهي وفق رئيس اللجنة النائب محمد قباني، تعبئة استمارات توزع على مناطق ترتفع ٤٠٠ متر، أو إلغاء الـ A.V.T لاعتبار المازوت من السلع الأساسية. وقال قباني بعد الاجتماع: «في اجتماع اللجنة بتاريخ ٢٩-١١-٢٠١١ ، كانت التوصية بخفض سعر المازوت ولو بنسبة صغيرة لدعم الأسر غير القادرة على تحمل الأعباء، وتركت التفاصيل لاجتماع ٣٠-١١-٢٠١١ بحضور ممثلي أربعة وزراء: الشؤون الاجتماعية، المالية، الطاقة والاقتصاد».وبعدما استعرضت اللجنة في اجتماع ٣٠-١١-٢٠١١ كل الإمكانات، أشار قباني إلى «أننا في الاجتماع المطول، رأينا أن نستعمل الاحصائيات الموجودة عند وزارة الشؤون للعائلات الأكثر فقرا، وتبين لنا انه إلى الآن لديها عشرين ألف عائلة فقط وغير مدققة، ويتوقع أن تصل خلال الشهرين أو الثلاثة المقبلة إلى ٧٥ ألف عائلة»، وبعد استكمال المناقشة حول إمكانية الاستفادة من الإحصائيات، توصلت اللجنة إلى اقتراح خيارين: «الأول تعبئة استمارات عبر وزارة الشؤون الاجتماعية، توزع على المناطق بالتعاون مع البلديات، على المناطق التي يزيد ارتفاعها عن ٤٠٠ متر والذي يحصل فيها برد، وعلى أساسها توزع البونات. والثاني إلغاء الـ A.V.T عن مادة المازوت، ، وذلك بموجب قانون معجل مكرر». وأوضح قباني أن اللجنة «تركت اختيار أحد الخيارين لوزير المالية وللحكومة، وعلى ضوء اختيار أيّ منهما، نحن حاضرون أن نساعد في إقراره بسرعة حتى يتم الاستفادة منه بدءا من هذه السنة .

وحدة النقابات والعمّال المركزية في "حزب الله" رفضت قرار تصحيح الأجور

أكّدت "وحدة النقابات والعمّال المركزية في "حزب الله" أنّ "قرار مجلس الوزراء الأخير حول تصحيح الأجور لا يعبّر عن المطالب المحقّة للعمّال، ولا يقارب المعالجة الواقعيّة للأزمة المعيشيّة المستعصيّة وحق العمال بالحياة الكريمة، بل هو قرار مسيء ومجحف لا يعكس أية جديّة".

"وحدة النقابات والعمّال المركزية في "حزب الله"، وفي بيان، أعلنت رفضها لهذا القرار وأكّدت تضامنها مع المطالب العمّالية".

مكتب العمال في "التيار الحر" اعلن رفضه القرار المجحف الصادر عن الحكومة بشأن تصحيح الاجور

صدر عن مكتب العمال في لجنة النقابات المركزية في التيار الوطني الحر البيان التالي:إن مكتب العمال في لجنة النقابات المركزية في التيار الوطني الحر، وإذ يرفض بشدة ما صدر عن الحكومة اللبنانية في جلستها يوم الأربعاء في السابع من كانون الأول ٢٠١١ لناحية القرار المجحف المتخذ فيما خص تصحيح الاجور، يؤكد المضي قدما في رفض هذه السياسة الاجتماعية والاقتصادية التي لم تجلب على اللبنانيين عامة والعمال والأجراء وذوي الدخل المحدود خاصة سوى تراكم الدين العام الذي بلغ مستويات خطيرة باتت تهدد بانفجار إجتماعي لن يسلم منه أحد.

لذلك يدعو المكتب،

أولا، الحكومة اللبنانية الى الكف عن هذه السياسة الاجتماعية المعتمدة منذ حكومة الطائف الأولى والتي أفقرت المواطن وجعلته يتسول أبسط حقوقه الأساسية من مأكل ومشرب وملبس، واستبدالها (السياسة الاجتماعية والاقتصادية) بسياسة الدولة الحاضنة والراعية لكل مواطنيها وليس فئة صغيرة من المنتفعين والمحتكرين وأصحاب المشاريع المشبوهة، وذلك من خلال العمل على إقرار قوانين الرعاية الصحية الشاملة وحماية اليد العاملة اللبنانية من المنافسة غير المشروعة، والقضاء على الفساد المستشري في الإدارات العامة، والإسراع بتنفيذ المشاريع الحيوية من كهرباء وماء واستخراج الموارد النفطية الوطنية وتنشيط السياحة وحماية الإقتصاد اللبناني من الإحتكار والغش وفلتان الأسعار دون حسيب أو رقيب، بدلا من التلهي بتغطية المشاريع الريعية التي لا تثمن ولا تغني عن جوع.

ثانيا، الهيئات الإقتصادية الى التحسس بهموم عمالها المنتجين الذين لولا جهدهم وعرق جبينهم، لما استمرت مؤسساتهم عاملة ومنتجة حتى اليوم، بدل القيام بلقاءات مشبوهة مع بعض الفعاليات النقابية لإقناعها بالرضوخ للصفقة المشبوهة التي دبرت مع بعض السياسيين في ليلة ظلماء، والكف عن التلطي خلف شعارات واهية عن عدم قدرة الصناعة والإقتصاد اللبنانيين عن تحمل أعباء أي تصحيح للأجور، كما يطلب منهم الوقوف الى جانب أنفسهم وعمالهم والضغط على الحكومة لتأمين القدرة التنافسية للصناعة اللبنانية من خلال تشريعات حديثة لحماية الصناعة وزيادة قدراتها الإنتاجية بدلا من الضغط على العمال للقبول بأجور لا تؤمن للعامل وعائلته أيا من سبل العيش الكريم.

ثالثا، الاتحاد العمالي العام وكافة الهيئات النقابية الى تحمل مسؤولياتها الوطنية تجاه من تمثلهم من شرائح اجتماعية والعودة الى العمل النقابي المجرد من المصالح الفئوية، والقيام بكل الخطوات الضرورية واللازمة لإجبار الحكومة على تبني ولو لمرة واحدة برنامج إصلاحي شامل، ينقذ العمال من دوامة تصحيح الأجور التقليدية الخاطئة التي لم تؤد يوما إلا الى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ونسب التضخم بدلا من تأمين العيش الكريم للمواطن

عيون على العدو

صدى النقابات بدأت اعتبارا من العدد ٥٥ تخصيص صفحة" عيون على العدو" لتتابع مع قرائها الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعدو الاسرائيلي عبر نصوص من صحافة العدو تنشرها الصحافة العربية وغيرها أوعبر معطيات وتحليلات أخرى تحصل عليها صدى النقابات . وفي هذا العدد الصناعة العسكرية الإسرائيلية ضحية الأزمة الاقتصادية

الصناعة العسكرية الإسرائيلية ضحية الأزمة الاقتصادية

كتب حلمي موسى في السفير

في أعقاب الأزمة العالمية وخصوصا مظاهرها الأوروبية صار الحديث عن أزمة اقتصادية في إسرائيل أمرا شائعا. ومن الجائز أن عجز الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذ توصيات لجنة ترختنبرغ التي درست سبل تقليص الآثار السيئة على الطبقتين الوسطى والدنيا في إسرائيل سيفاقم الأمور قريبا. غير أن أحد أهم انعكاسات الأزمة الاقتصادية يتعلق بأثرها على «البقرة المقدسة» وهي ميزانية الدفاع الإسرائيلية. ومعلوم أن صراعات كبيرة دارت بين المؤسسة العسكرية ووزارة الدفاع من جهة والمؤسسة الاجتماعية والاقتصادية ووزارة المالية من جهة أخرى حول حصة الأمن من الكعكة العامة. ومعروف أن الوضع انتهى مؤقتا إلى قرار بتقليص ميزانية الدفاع بثلاثة مليارات شيكل (حوالي ٨٠٠ مليون دولار) مما ترك عواقب على الصناعات العسكرية الإسرائيلية. وأشارت الصحف الإسرائيلية إلى أن توصيات لجنة ترختنبرغ والقرارات الحكومية اللاحقة بتبنيها قادت إلى توقع إلغاء عدد هام من المشاريع الخاصة بالتصنيع العسكري. وقالت إن الصناعات العسكرية الإسرائيلية تبدو حاليا بوصفها الخاسر الأكبر من توصيات لجنة ترختنبرغ حيث تعاظم القلق من المصاعب التي ستواجه قدرة وزارة الدفاع على تمويل سلسلة من المشاريع الاقتصادية بعد تخفيض ميزانيتها. ومنذ اللحظة الأولى لإعلان قرار تقليص الميزانية العسكرية انشغلت وزارة الدفاع الإسرائيلية بفحص الجوانب التي يمكن اقتطاع مبلغ الثلاثة مليارات شيكل منها. وكان بين أول القرارات وقف الطلبيات لشراء منظومات تسليحية بعضها يعتبر مركزيا في الرؤية الأمنية الإسرائيلية. وبحسب المجلة الاقتصادية «ميمون» فإن وزارة الدفاع أبلغت مؤخرا الصناعات العسكرية نيتها تقليص مشروع العربات المدرعة «نمر»، وهو المشروع الذي نجم عن الخطة الطارئة للدروس المستخلصة من حرب لبنان الثانية. ولم يساعد في ذلك واقع نقل إسرائيل لقسم من انتاج هذه المدرعات قبل عامين إلى أميركا بقصد الاستفادة من التمويل الأميركي العسكري. ففي العام المقبل سيستلم الجيش الإسرائيلي «النمور» الأولى التي أنتجت بعض مكوناتها في الولايات المتحدة وأرسلت لخط انتاج دبابة ميركافا في وسط إسرائيل. وشددت المجلة على أنه من الواضح أن الجيش لم يمتلك القدرة المالية للتزود بمئات المدرعات من هذا النوع والتي كانت مدرجة ضمن قائمة المشتريات. وفضلا عن ذلك فإنه في العام المقبل ستتقلص ميزانية المشتريات المحلية لمشروع دبابة ميركافا من صنع إسرائيل بـ٢٠٠ مليون شيكل إلى ٤٥٠ مليون شيكل، الأمر الذي سيؤثر على ٢٠٠ مصنع ضالع في انتاج الدبابة الإسرائيلية. وبين هذه المصانع التي ستتأثر مصنع «أوردان» في نتانيا الذي يوفر للدبابة نوعامتطورا من الفولاذ الخاص،

و«تاعس» التي تنتج المدفع، و«ألبيت» التي تنتج منظومة السيطرة على السلاح في الدبابة، وغيرها. وقد أعيد وضع المشروع بأسره تحت الدراسة في لجنة يرأسها الجنرال احتياط عمانويل سكال. ونقلت صحيفة «يديعوت احرونوت» عن أحد مدراء الصناعات العسكرية الإسرائيلية قوله إن «الاحتجاج الاجتماعي محق، لكن الناس لا تفهم أن ثمة ثمنا لتقليص ميزانية الأمن. فالجيش الإسرائيلي لا يستطيع تقليص تدريباته، أو رواتب جنوده، أو غذاء الجنود أو مرتبات العوائل الثكلى. حينها فإن المتضرر هو الصناعات العسكرية، والتي هي أيضا مشغل كبير للعمال، خصوصا في الضواحي». وعرض هذا المدير مصنع «أوردان» بوصفه نموذجا كلاسيكيا: فالمصنع الذي تلقى دفعة كبيرة مع انطلاق مشروع ميركافا يشغل حاليا ٢٤٠ عاملا، بينهم ٣٠ في متسبيه رامون في النقب، وهذا رقم يقل عن نصف عديد عماله في ذروة المشروع. ولذلك فإن أي تقليص إضافي في طلبيات ميركافا سيخفض عديد العمال إلى ما دون الخط الأحمر. وبالإجمال فإن عدد من يعملون في الصناعات العسكرية الإسرائيلية اليوم لا يقل عن ٣٠ ألف شخص. وفي الآتي عدد من المشاريع غير السرية التي تضررت من تقليص ميزانية الدفاع، علما بأن «يديعوت أحرونوت» ذكرت أن قائمة المشاريع المتضررة أكبر بكثير، لكن الرقابة العسكرية تحظر نشرها: – «القبة الحديدية» وهي من مشاريع شركة «رفائيل». وحتى بعد أن تقرر حاجة إسرائيل الحالية إلى ١٣ بطارية اعتراض صواريخ لحماية الدولة فإنه ليست هناك تواريخ محددة لطلبيات جديدة عدا طلبيتين إسرائيليتين بتمويل وزارة الدفاع وأربع طلبيات بتمويل أميركي.

– القمر الصناعي «أفق»، وهو من انتاج الصناعات الجوية. وإسرائيل تستخدم منذ العام ١٩٩٥ أقمارها الخاصة للتصوير والتي أثبتت أهميتها في توفير معلومات استخبارية نوعية وتقريبا وقت حدوثها. ورغم ذلك فإنه حتى في الأيام التي يتصاعد فيها الحديث عن ضربة عسكرية لإيران فإن الصناعات الجوية لا تملك حاليا سوى عقد لانتاج قمر صناعي واحد

– طائرة «هرمس» من دون طيار وهي من انتاج شركة «ألبيت». ويريد الجيش الإسرائيلي توسيع منظومة هذه الطائرات غير المأهولة وخصوصا طراز هرمس ٤٥٠ المستخدمة في أغراض هجومية وبينها تنفيذ اغتيالات لنشطاء المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. ولا يبدو في الأفق أن هناك طلبيات جديدة .

ملفات اقتصادية ساخنة تنتظر الحكومة التونسية الجديدة

٢٠-١١-٢٠١١

قال الخبير معز العبيدي إن الحكومة الجديدة "مطالبة اليوم بإيجاد التوازن بين الحوكمة السياسية الرشيدة والحوكمة الاقتصادية من أجل طمأنة الشركاء التجاريين والمانحين الماليين وبالتالي تغيير منحى المدخرات من العملة الصعبة".

تونس – وكالات – الوسط التونسية:

دعا خبير اقتصادي ومالي تونسي الحكومة القادمة التي سيعلن عن تركيبتها خلال أيام إلى إجراء إصلاحات هيكلية على الاقتصاد الذي يمرّ بمرحلة حرجة تدنت فيها نسبة النمو إلى ١ في المائة بعد أن كانت تقدر بـ ٥ في المائة قبل ثورة ١٤ يناير/ جانفي التي أطاحت بنظام الرئيس بن علي. وقال الخبير معز العبيدي إن الحكومة الجديدة "مطالبة اليوم بإيجاد التوازن بين الحوكمة السياسية الرشيدة والحوكمة الاقتصادية من أجل طمأنة الشركاء التجاريين والمانحين الماليين وبالتالي تغيير منحى المدخرات من العملة الصعبة".يذكر ان مهام المجلس التاسيسي تتراوح بين مهام تأسيسية وأخرى تشريعية وثالثة تسييرية للفترة الانتقالية الثانية التي تقبل عليها البلاد.وسيكون المجلس صاحب سلطة القرار في البلاد انطلاقا من المشروعية التي اكتسبها من صناديق الاقتراع وكشف الأمين العام للأكاديمية الدولية للقانون الدستوري غازي الغرايري في وقت سابق أن مهام المجلس التأسيسي ستكون واسعة إلى حين الانتهاء من صياغة الدستور الجديدن ما يعني ان المهمة الاقتصادية ستكون على طاولة المفاوضات.وتقدر خسائر تونس الاقتصادية خلال الأشهر العشر التي تلت الثورة بأكثر من ٧ مليارات دينار، حوالي ٥ مليارات دولار، أي ما يمثل حوالي ٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي.وتوقفت أكثر من ٣٠٠ مؤسسة اقتصادية عن الإنتاج نتيجة تواصل الإضرابات والإعتصامات التي تشهدها البلاد، ما عمّق الأزمة الاجتماعية حيث ارتفع عدد العاطلين ليبلغ ٧٠٠ ألف عاطل وهو رقم مرشح ليبلغ مليون عاطل .ولمواجهة الأزمة الاجتماعية التي تفاقمت خاصة في الجهات الداخلية حيث تبلغ نسبة البطالة أكثر من ٤٥ بالمائة، ونسبة الفقر ٢٥ بالمائة شدّد الخبير العبيدي على ضرورة أن تعتمد الحكومة القادمة على منوال تنموي جديد يستجيب لتطلعات التونسيين إلى التنمية العادلة ويضع حدا للفوارق الاجتماعية بين الفئات والجهات ملاحظا "إن التونسيين لن يقبلوا مستقبلا بنموذج تنموي لا تتساوى فيه حظوظ توزيع عائدات الخيرات".

وأضاف العبيدي أن الانعكاسات المحتملة للازمة الأوروبية على الاقتصاد التونسي ستشمل بالخصوص الصادرات والسياحة والاستثمار الأجنبي، غير أنه رأى أن الاقتصاد التونسي يمكن له أن يستفيد من تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي الذي قد يؤدي إلى تراجع أسعار البترول عالميا جراء انكماش الطلب العالمي وهو ما قد يقلّص من كلفة قطاع الطاقة على ميزانية الدولة.

وحول خطورة الوضع الاقتصادي حاليا اعتبر العبيدي أن "الوضعية الراهنة لا تبعث على القلق، وتونس لا تزال تتمتع بسمعة طيبة رغم مراجعة ترقيمها السيادي من طرف وكالات التصنيف الدولية مضيفا ان ترتيب تونس في أسفل سلم الترقيم لصنف "بلد مستثمر " لم يثر لدى شركائها رغبة في ترشيد استفادتها من القروض بل على العكس فقد تحصلت على وعود عديدة بشان قروض ثنائية ومتعددة الأطراف شرط حسن التفاوض بشأنها.وتقدر حاجيات تونس من التمويل بين ٥ و١٠ مليارات دولار، وقد أعرب شركاء تونس الاقتصاديين، وفي مقدمتهم الإتحاد الأوروبي عن استعداده لمساعدة تونس اقتصاديا من أجل إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي.وأشار العبيدي أنه يستوجب على تونس على المدى القصير توخي الحذر للتمويل الخارجي بفعل سياسات التقشف والضغوط المسلطة على أسواق نسب الفائدة، فى حين يتعيّن على المدى المتوسط والطويل على تونس إعادة النظر جديا في هيكلة مبادلاتها التجارية لتوسيع حلقة الشركاء الاقتصاديين باتجاه البلدان الآسيوية وأمريكا اللاتينية التي ما انفكت تحقق نسب نمو هامة وأرفع من نسب النمو المسجلة في منطقة اليورو.وعلى المستوى المالي، وإزاء ضعف الاستثمارات الخارجية المتأتية من أوروبا وارتفاع الضغوط على الأسواق المالية الدولية ومراجعة التصنيف السيادي لتونس، فقد أكد العبيدي أن الحكومة الجديدة ستجد نفسها أمام استحقاقين اثنين، اولهما ضرورة إعطاء إشارات إيجابية على الحوكمة الرشيدة والاستقرار السياسي للتقليص من تخوّف المستثمرين التونسيين والأجانب.امّا الاستحقاق الثاني فيتمثل في إطلاق إصلاحات هيكلية منذ العام الأول لإعطاء دفع إيجابي للمستثمرين والمانحين.وتأتي دعوة الخبير معز العبيدي إلى إجراء إصلاحات هيكلية على الاقتصاد واعتماد نموذج تنموي جديد في وقت

تمر فيه القطاعات الاقتصادية الحيوية في تونس بـ "فترة حرجة ودقيقة".فقد تراجعت صادرات قطاع النسيج والملابس في شهر اكتوبر ٢٠١١ بنسبة ٣,٢٩ بالمائة مقابل تزايد الواردات بنسبة ٥,٩٧ بالمائة مقارنة بنفس الفترة من سنة ٢١٠ ما نتج عنه انخفاض في قيمة الصادرات بنسبة ٣,٤٥ بالمائة إذ بلغت ٤٤١ مليون دينار بينما شهدت قيمة الواردات تطورا بنسبة ٥,٩٧ بالمائة لتصل إلى ٣٥٩ مليون دينار.وشهدت السياحة التونسية خلال الـ١٠ أشهر الأولى من السنة الحالية انخفاضا حادا في عدد السياح حيث بلغت نسبته ٣٣,٣ بالمائة، ولم يتوافد على تونس سوى ٤ ملايين سائح مقابل ٦ ملايين سائح خلال نفس الفترة من السنة الماضية، ما يعني ركود هذا القطاع المهم في الاقتصاد والتونسي، وتفشي البطالة في صفوف العاملين فيه.

أما إنتاج الفسفاط فقد تراجع بنسبة ٧٠ في المائة وتجاوزت الخسائر ٥٠٠ مليون دينار أي جوالي ٤٠٠ مليون دولار، وتسبب هذا التراجع خسائر في ميزانية الدولة واحتجاجات عمالية في في الحوضي المنجمي في مدينة قفصة.

الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين فصل العمال كان خارج الأطر القانونية ضرورة تطبيق توصيات «تقصي الحقائق» بعودة المفصولين وتعويضهم

أكد الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ضرورة تنفيذ ما جاء في توصيات لجنة تقصي الحقائق، بعودة جميع المفصولين والموقوفين من القيادات النقابية والعمال في القطاعين العام والخاص إلى أعمالهم دون إبطاء، وتعويض العاملين عن أجورهم فترة الفصل وعما لحقهم من ضرر نتيجة هذه القرارات غير القانونية.

و في بيان نشرت جريد الوسط البحرينية جزءا منه بتارخ ٢٥-١١-٢٠١١ اشار اتحاد عمال البحرين ، إلى أنه يتمسك بقوة بما ورد في تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق من توصية تتعلق بآلية تنفيذ توصياتها، مؤكداً أن عودة المفصولين والموقوفين سوف تضع الأرضية المناسبة وتعيد تدوير مداخيل العاملين في دورة الاقتصاد الوطني وتطلق الأمل الواعد في بحرين المستقبل والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والسلام.

وذكر بيان الاتحاد أن التقرير أكد بما لا يدع مجالا للشك أن فصل العمال كان خارج الأطر القانونية، وما ورد فيه بشأن الفصل الجائر من العمل متضمنا أعداد المفصولين وأسباب فصلهم من عملهم في القطاعين العام والخاص وبعد اطلاعه على حيثيات الانتهاكات التي تعرض لها العاملون من قرارات الفصل والإيقاف عن العمل والتحقيقات غير المنصفة وأسباب الفصل المخالفة للقانون وكذلك توصية اللجنة بشأن المفصولين يؤكد الاتحاد العام أن موضوع الفصل من العمل قد مضى عليه منذ بدء تنفيذه في شهر مارس/ آذار ٢٠١١ قرابة الثمانية أشهر دون بارقة في إنهاء الموضوع بما يعزز الاستقرار ويدفع بعجلة التنمية والرخاء.

وأكد الاتحاد العام أهمية محاسبة من قاموا بإجراءات الفصل من العمل بمخالفة القانون ومن استهدفوا القيادات النقابية بسبب ممارستها لعملها النقابي لضمان ألا تتكرر هذه الممارسات المعادية لحرية الرأي والتعبير والمتعارضة مع دستور مملكة البحرين وحقوق الإنسان والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وحقوق العمال وخاصة تلك التي صادقت عليها مملكة البحرين.

كما أكد الاتحاد العام ضرورة حفظ كرامة المفصولين العائدين وعدم تعريضهم لما ينال من حقوقهم الوظيفية السابقة للفصل وعدم الإساءة إليهم من خلال تخفيض مستوياتهم أو تغيير مواقع عملهم أو تهميشهم بالتعامل معهم كموظفين زائدين عن الحاجة أو تهديدهم بإعادة فصلهم إذا مارسوا حريتهم في التعبير عن آرائهم أو مارسوا عملهم النقابي

مشروع التغطية الصحية الشاملة (2/1)

في معركة تصحيح الأجور التي فتحها الاتحاد العمالي العام باعلانه الاضراب في١٢-١٠-٢٠١١ ، أقحم وزير العمل شربل نحاس مشروعه في التغطية الصحية الشاملة كجزء من مشروعه الأوسع الذي أطلق عليه أسم الأجر الاجتماعي ، وكل ذلك في اطار السعي لتغيير النمط الاقتصادي اللبناني ، وطيلة شهرين من الأخذ والرد في الحكومة ومجلس شورى الدولة والهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام ، بقي وزير العمل محملا ملف تصحيح الأجور الاصلاحات الاستراتيجية التي عجز لبنان عن طرق أبوابها منذ الاستقلال . فما هو مشروع التغطية الصحية الشاملة .

نثبت هنا مقطعا من دراسة جميل ملك ونشرتها السفير في عددها بتاريخ ٢٢-١١-٢٠١١ ، تناول فيها ملك مشروع التغطية الصحية الشاملة ، وفي العدد المقبل ننشر ملاحظات ملك على هذا المشروع

يقول جميل ملك في دراسته :

ونحن نأمل ونترقب البدء بتنفيذ هذه الورشة التاريخية(الاصلاحية) والملحة (للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) التي تأخرت أكثر من ست وثلاثين سنة لأسباب عديدة أهمها سوء النية المبيتة تجاه الضمان الاجتماعي ومستقبله ووجوده كما لاحظنا اعلاه، إذ بمعالي وزير العمل الأستاذ شربل نحاس يفاجئنا بكتابه المرفوع إلى مقام رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣/٢٢٢١ تاريخ ٢٠١١/٩/١٤ والمتضمن «مشروعاً للتغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين اللبنانيين وتمويله من الموازنة العامة وبديلاً لجميع الأنظمة الصحية النافذة في المؤسسات التأمينية العامة متجاهلاً بذلك أحكام قانون الضمان الاجتماعي بهذا الخصوص وقافزاً فوقه ومخالفاً دوره وصلاحياته بصفته وزير الوصاية على الضمان الاجتماعي وطالباً إقرار هذا المشروع مبدئياً في مجلس الوزراء كي تتخذ على هذا الأساس الاجراءات التنفيذية اللازمة في مشروع موازنة ٢٠١٢ فعلى ماذا ينطوي هذا المشروع/النظام؟

أولاً: يهدف هذا النظام إلى التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين اللبنانيين المقيمين بمعزل عن وضعهم القانوني في العمل (أصحاب أعمال، أجراء من مستخدمين وعمال، مواطنون بدون عمل وبدون انتاج)، إضافة إلى تغطية وشمول مقيمين آخرين متى كان ذلك مناسباً.

ويوفر هذا النظام للمشمولين به مروحة من الخدمات الصحية داخل المستشفى وخارجه مماثلة لتلك التي يقدمها فرع ضمان المرض والأمومة المنصوص عنه في قانون الضمان الاجتماعي (الكتاب الثاني ـ الباب الأول ـ المواد ١٣ ـ ٢٧) على أن يغطي هذا النظام نسبة ٨٥٪ من كلفة المعالجة الصحية (داخل المستشفى وخارجها) ويغطي المريض الباقي (١٥٪) مع سقف لمشاركته بحسب الخدمة (من دون توضيح ما تعنيه هذه العبارة).

ويتيح هذا النظام للمشمولين به حرية استكمال مروحة خدماته عبر برامج تأمين صحي تكميلية، ولا سيما منها للفئات التي تتمتع حاليا بخدمات صحية أعلى كماً ونوعاً او بدرجة تغطية أوسع.

ثانيا: يحل هذا النظام الجديد محل صندوق ضمان المرض والأمومة الحالي ويعهد بإدارته إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالتزامن مع إصلاحه وتمكينه (من دون ان يبين ما هي حدود هذا الإصلاح وهذا التمكين ومن دون ان يوضح ايضا شكل وطبيعة هذه الادارة القانونية). وتجدر الإشارة هنا إلى ان ذلك يوجب في ضوء ما ينص عليه هذا المشروع/ النظام حل وتصفية أنظمة وأجهزة التأمينات الصحية العامة كافة التي تدير حاليا أنظمة تأميناتها الصحية في مؤسساتها وهي: (تعاونية موظفي الدولة ـ تعاونيات قوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة ـ تعاضدية القضاة ـ الطبابة العسكرية ـ تعاونية أساتذة الجامعة اللبنانية ـ فرع ضمان المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي). ثالثا: يمول هذا النظام الجديد من الموازنة العامة للدولة وذلك باستحداث مطارح ضريبية تطال الأرباح غير المرتبطة بعوامل الانتاج أي الفوائد والأرباح الناتجة عن التحسين العقاري وعن المتاجرة بالأسهم.

رابعاً: ان هذا المشروع/ النظام وهو يحدد ويعدد الخطوات الاجرائية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ مع بدء العام ٢٠١٢ فإنه يشير إلى: «تخصيص الجهود في وزارتي العمل والصحة وبمؤازرة المؤسسات الدولية المعنية (منظمة العمل الدولية والبنك الدولي اللذين أبديا تأييدهما للمشروع بحرارة واستعدادهما لتقديم المساعدة الفنية المطلوبة).

ولا ينسى هذا المشروع/ النظام من ان يتبنى دراسة البنك الدولي التي تشير إلى «أن تطبيق نظام التغطية الصحية الشاملة مع إلغاء الاشتراكات وتمويله عبر الضرائب يؤدي إلى نتائج إيجابية على صعيد رفع الطلب على العمالة لدى المؤسسات وانخفاض معدلات البطالة والهجرة وانخفاض حصة العمل غير النظامي في الاقتصاد اللبناني(؟!).

في العدد القادم ملاحظات وردود جميل ملك على المشروع ، والتيي ظهر فيها واضحا أن مشروع التغطية الصحية الشاملة لا يرقى بابعاده الاجتماعية والتكافلية والنظامية الى نظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كما انشئ ، ولكن الترهل ، وعدم تطبيق نظامه ، فتح الشهية على طرح أنظمة بديلة هي أقل منه شأنا .

موازنة 2012: المحافظة على النهج نفسه

لعلّ أبرز وصف لمشروع موازنة ٢٠١٢ الذي أعدّته وزارة المال ونشرته في بداية تشرين الاوّل الماضي، هو أنّه مستنسخ عن الموازنات السابقة وينبع من الذهنية نفسها التي صاغتها. تكرّر هذا الوصف بصيغ مختلفة في إطار طاولة مستديرة نظّمها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق وجمعت خبراء واقتصاديّين معنيّين بـ«الشأن العام»، وقالوا بوضوح إن المشروع المطروح لا يشي بوجود اي نوايا للتغيير. فبعدما تراجع معدّل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود ١٣٥٪ (لا يزال مرتفعاً قياساً بالمعايير العالمية)، مقارنة بمستوى خطير بلغ ١٨٠٪ في العام ٢٠٠٦، تُطرح أسئلة كثيرة عما إذا كان المجال الآن متاحاً لإخراج الموازنة من عقدة «أولوية خدمة الدين العام» التي سادت ٢٠ عاماً. أسئلة طرحها رئيس المركز عبد الحليم فضل الله على المشاركين، مفسحاً في المجال امام طرح مواضيع حيوية يجب معالجتها الآن، من الملف الاجتماعي وصولاً إلى الاستثمار في البنى التحتية. لكن من الواضح أنّ معدّي مشروع الموازنة لا يعنيهم كثيراً التساؤل الأكثر حيوية: ألم يحن الوقت لمقاربة الموازنة من منظور جديد، بعدما تكدّست الملاحظات وتكاثرت من عام إلى آخر؟ تساؤل طرحه الخبير الاقتصادي نجيب عيسى الذي تناقش و١٣ زميلاً في مجالات المصارف، العقارات، المحاسبة العامّة، الإعلام الاقتصادي، الاقتصاد الدولي إضافة إلى الملف الاجتماعي والنظام الضريبي والفساد في الإنفاق العام. بداية مع الاعتمادات والإيرادات المتوقعة في المشروع من حيث التصنيف والأرقام؛ اذ «ليس هناك أي اختلاف عن مشروعي موازنتي عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، اللتين لم تُقرّا أصلاً، وبالتالي لا جديد فيه»، علّق مدير المحاسبة السابق في وزارة المال، أمين صالح. فخدمة الدين العام مثلاً لا تزال أولوية حيث تمثّل ٢٧,٥٪ من إجمالي النفقات، وفي المقابل «تراجعت حصّة الإنفاق الاستثماري من ١٦,٥٪ إلى ١٤,٦٢٪» وهذا التراجع ينسف كلياً ادعاء وزارة المال أنّها تزيد نفقاتها الاستثمارية في البنى التحتية لكي تشكّل رافعة للنموّ. إذاً، في التصنيف والأرقام، تبدو الموازنة مستنسخة فعلاً، لكن ماذا عن المشاريع التي تطرحها والسياسة الضريبية الإجمالية التي تتبنّاها؟في الواقع، تبقى المقاربة التي تطرحها وزارة المال تجزيئية وفقاً لجميع الخبراء، وهو أسوأ ما يكون في ظلّ الهدر والفساد المستشريين وعدم فاعلية القطاع الخاص؛ وتغذّي هذه الحلقة من ضعف الإنتاجية وكبح الازدهار (في المبدأ، الموازنة يجب أن تروج الازدهار والإنتاجية!) لا ان تكون مرهونة للمصالح السياسية. ففي موضوع فرض ضريبة على الأرباح العقاريّة، وهو المشروع الذي طرحه وزير العمل شربل نحاس في إطار سلّة متكاملة لتأمين التغطية الصحية الشاملة وزيادة التوظيف للخروج من حلقة اقتصاد التهجير، تضمّنت الموازنة تشوهات على صعيدي الإجراء الأساسي والهدف منه. فمشروع الموازنة يتضمّن فرض ضريبة بنسبة ٣٪ على ايرادات بيع العقارات، وهو بند يُعدّ «تحايلاً لمنع تطبيق المشروع الجذري»، بحسب رئيس مركز البحوث والاستشارات، كمال حمدان. وحتّى بفرض ضريبة لا بدّ من دراسة تفصيليّة تتضمّن من يُشمل بها؛ والجواب هنا يكمن في التمييز بين البائعين وبين التجار الذين يراكمون الأرباح، ويُمكن استقاء المعايير من بلدان كثيرة تُطبّق هذه الضريبة (في الواقع معظم بلدان العالم). بيد أنّ مشروع الموازنة لم يستق شيئاً من أي مكان. كذلك فإنّ أياً من المشاكل المتعلّقة بإعادة ترتيب السياسة الضريبية غير ممكن من دون تقديم ضريبة الدخل الموحّد، بحسب الاقتصادي سمير سلامة. امّا في مسألة التغطية الصحية الشاملة، فقد خصّص لها المشروع ٣٠٠ مليار ليرة فقط، وهو «بند أُدرج على عجل للحؤول دون تبنّي مشروع نوعي وللإسراع صوب تبنّي البطاقة الصحية»، وفقاً لكمال حمدان. طبعاً البطاقة الصحية تُعدّ أسوأ الشرّين، لكن «كلفتها مرتفعة على المواطنين، وهي لا تعالج مشكلة الإنفاق الصحي خارج المستشفيات»؛ ولذا فإنّ لوحة السياسة الحكومية على هذا الصعيد تبدو «ملتبسة ورمادية» مع سواد «الذهنية نفسها التي لا تزال تسيطر على التعاطي مع الإنفاق العام في الباب الاجتماعي».أمّا القضية الكبرى برأي حمدان فهي مسألة النقل العام «حيث تسدّد الدولة ١٠ آلاف ليرة بدل نقل يومي (إذا رُفع هذا البدل مع التصحيح الجديد من ٨ آلاف ليرة) لـ٢٢٠ ألف موظّف رسمي؛ ولدى احتساب المجموع السنوي يكون ٥٥٠ مليون دولار! هذا المبلغ ننفقه سدى من دون بناء شيء مفيد. وهذا الرقم سيرتفع في العام المقبل لأنّ أسعار المحروقات سترتفع».إنّها السياسات العبثية نفسها إذاً، لكن لماذا تكون غير ذلك؟ فمشروع الموازنة عادي لأنّ «أصحاب المصالح وراء المشروع هم أنفسهم» الذين كانوا وراء الموازنات في الماضي، من هذا المنطلق أجمع الخبراء على أنّ الأجدى هو الابتعاد عن الأرقام والتوصيفات التفصيلية لأنّ القضية تعود إلى جذور التفكير الإصلاحي الذي يجب أن يكون سائداً؛ لكن نقاشاً كهذا يدفع البعض إلى تبنّي خيار الشراكة مع القطاع الخاص، وكيف يُمكن إطلاق شراكة كهذه وتأمين شفافيّتها من دون بناء دولة قوية تعكس قوّتها في موازنتها؟ الحلّ هو بإعادة هيكلة الذهنية القائمة، والحاجة إلى هذا التحول ضرورية جداً في هذه المرحلة التي يشهد فيها العالم «أزمة خطيرة، يُمكن أن يكون لبنان أحد ضحاياها، لكونه جزءاً من المنظومة العالمية التي تقوم على الليبرالية الجديدة» وفقاً للخبير الاقتصادي والمالي، حسن خليل. الا ان الاقتصادي غالب بو مصلح له نظرة جذرية مختلفة في التعاطي مع المسألة، فهو دعا الى إسقاط «أولوية زيادة أرباح المصارف وتحويلها صوب القطاعين الزراعي والصناعي اللذين يولّدان الوظائف».تحوّل يبدو بعيداً ما دامت مقاربات جميع الملفّات تُصاغ وفقاً لسلّم تقويم الاقتصاد الذي ساد في البلاد منذ العام ١٩٩٢.

حسن شقراني : الاخبار العدد ١٥٧١ السبت ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١١نسخة للطباعةأرسل لصديق

ارتفاع أسعار البيض

(الخبر): ارتفع سعر البيض بشكل جنوني في نهايات ايلول الماضي ووصل في تشرين الأول الى نسبة ١٠٠٪، علما أن لدى منتجي البيض في لبنان حماية رسمية واسعة؛ فالسوق المحلية لا يمكن إغراقها أو منافستها بسهولة بسبب وجود رسم جمركي على إدخال البيض بمعدل ١٠٠ ليرة على البيضة الواحدة، كما أن تصدير البيض كان حتى نيسان ٢٠١١ مدعوماً بواسطة المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات «إيدال».

(التعليق) : ب تبين لكل الذي تابعوا الملف أن سبب ارتفاع أسعار البيض في بداية تشرين اول ٢٠١١ هو الاحتكار المتعمد ، وأن احدى الشركات المشهورة في عالم البيض والدجاج هي وراء ذلك ، فمن حاسب ، ومن عاقب ، ومن حفظ حقوق اللبنانيين ، ما شهدناه هو اصرار على منطق السوق الحرة ، وسوق العرض والطلب ، من يحمي لبنان من جشع بعض تجاره .

لجنة تجار لمكافحة ارتفاع ألاسعار :

(الخبر) : بعد اجتماع بنقابة تجار مال القبان ترأس وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس اجتماعا بتاريخ ١٠-١١-٢٠١١ ، مع وفد من نقابة اصحاب السوبرماركت برئاسة الدكتور نبيل فهد وجرى البحث في ارتفاع اسعار المواد الغذائية واسبابه.واطلع نحاس اصحاب السوبرماركت على «جدية التعاطي بهذا الملف الذي يهم كل المواطنين بمختلف اطيافهم»، مطالبا ب»التعاون مع الوزارة لضبط الامور».واذ اعلن عن «تشكيل لجنة طوارئ تضم تجمع النقابات الغذائية»، قال: «نعمل معا لدرس تطور الاسعار ومعالجة اي ارتفاع فيها .

التعليق : المتأمل باعضاء اللجنة التي شكلها معاليه يجد أن أعضاء هذه اللجنة كلهم تجار! ، فاين المجلس الوطني المجلس الوطني لحماية المستهلك الذي انشء العام ٢٠٠٥ وفق قانون حماية المستهلك، و هو الجهة الوحيدة الموكلة إليها دراسة الأسعار وتحقيق توازن في الأسواق. ،ما هي قانونية اللجنة التي شكلها معالي وزير الاقتصاد ، وما هي قانونية اجتماعاتها ، وما هي انجازاتها منذ تشكيلها ، غير أنها أوهمت بأن هناك من يسهر على مصالح اللبنانيين ، ولربما نفّست الغضب الشعبي قليلا ، ولكن هل يأمل اللبنانيون من التجار أنفسهم الذين يرفعون الأسعار اقتراح حلول لخفضها؟ هل هذا الاداء اداء شفاف ؟ ، الجواب عند معالي الوزير ، والوزراء، ومجلس الوزراء . والدولة كلها ، والنواب . وليس عند اللبنانيين الا المزيد من الفقر والافقار .

(الخبر) : بحسب رئيس مركز البحوث والاستشارات كمال حمدان، تدفع الدولة حوالى ٤٠٠ مليون دولار سنوياً بدل نقل لحوالى ٢٠٠ ألف موظف في القطاع العام، على أساس ٨ آلاف ليرة يومياً، وستتكبد حوالى ٣٠٠ ألف دولار إضافية من جراء زيادة بدلات النقل ألفي ليرة إذا ما تمّت الموافقة على تصحيح الأجور. ولو أن الدولة راكمت هذا الإنفاق على ثلاث سنوات فقط، لكانت أنجزت أكبر خطة للنقل العام في لبنان. إلا أنه بدلاً من ذلك، ستنفق الدولة ٧٥ مليار ليرة، أو ما يوازي ٥٠ مليون دولار، لدعم السائقين العموميين، ضمن استراتيجية غير مفهومة «لخفض أكلاف النقل». ويلفت حمدان إلى أن حوالى ٥٠٠ مليون دولار تدفعها الدولة سنوياً بدلاً للنقل ودعماً له، من دون أيّ إفادة فعلية من هذه المبالغ لتطوير النقل العام.

التعليق : ويحدثونك عن ابتهاجات لانجازات في خطط النقل ، ستون عاما ونيف ، هو عمر لبنان المستقل ، الراكب على حقائب وزارات نقله عشرات الوزراء ، وكلهم اتقياء ، انقيا ، ولكن أي النقل في لبنان ،الجنة والجنان ، التي تغنى بها الشعراء والادباء ، هل حقا أن لبنان عجز عن استيلاد مخلص واحد ينشئ له نقلا خالصا لوجه ثقافته وحضارته واهله ، من أين ياتينا كل هذا السفه في ادارة شؤون بلدنا ؟ الدولة لا تهتم ، والقطاع الخاص يرمي على شوارعنا «زبالة « العالم من وسائل النقل المهترئة في الشكل واللون ، والعاجزة في الحجم والدور ، والغريب أننا لم نر خطة ، أو استراتيجية الا واقحم فيها القطاع الخاص ، الملائكي ، الملائكي في لبنان ، اساسا وركيزة ، للتخطيط والانشاء والادارة والضمانة ، هل نملك في لبنان قطاعا خاصا ، غير زمر الناهبين والفاسدين حتى ولو كانوا لبنانيين أحياء ومرحومين ؟! أو مستجلبين شركاء وطامعين ؟!! لو بقي اللبناني يفكر ويحلم مائة عام والف ، بنقل عام « ابن أصول « في لبنان ، فسيحتاج الى مائة عام والف أخرى ليدركه !بل ليدرك من يدرك حاجة لبنان اليه .. « وللي بيعيش يذكر الجايي « .

تتمة الافتتاحية

لقد أجاد الحكم الوسطي لعبة حافّة الهاوية، واستغل فيها الإعلام خير استغلال، بإطلالة وإطلالات مدروسة، تلعب على الأوتار جميعا...وجاء التمويل هزيلاً، من خارج الأطر الدستورية والقانونية، مهرباً عبر مسارب الهيئة العليا للإغاثة، والهبات المتعددة الأطراف، بطريقة أقل ما يقال فيها أنها لا تليق بمحكمة دولية، مدعومة من أعتى القوى الخارجية والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، والسؤال هل يستحق اللعب بالبلد ودفعه إلى الهاوية، ووضع اللبنانيين بمواجهة بعضهم، هذا القدر من الممارسة الماكيافيلية؟!وبما أن التمويل قد قطع، نأمل من رئيس الحكومة المدعوم من الوسطية في السلطة، أن يهدد بالاستقالة لمرة ثانية، من أجل الناس وقضاياهم الحياتية ومستقبل أولادهم، والمشاريع الوطنية، التي ينتظرها الناس على اختلاف مشاربهم، ويضع مجلس الوزراء والوزراء والقوى جميعاً أمام أولويات الناس، وجهاً لوجه.